بحوث رجالية

في كتاب الجعفريات
أو الاشعثيات

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

بحوث رجالية
في كتاب الجعفريات أو الاشعثيات

بحوث رجالية في كتبٍ روائيةٍ (٥)

بحوثٌ رجاليةٌ

في كتاب الجعفريات أو الاشعثيات

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجالیه فی کتب روائیه/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : اعتماد کاظمینی ، ١٤٤٦ق.= ١٤٠٣.
مشخصات ظاهری : ٢ج. ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٤-٥ : دوره ؛
شابک : ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٥-٢:ج.١ ؛ ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٦-٩:ج.٢
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه -- نقد و تفسیر
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Criticism and interpretation
حدیث -- اسناد
Hadith -- *Esnad
رده بندی کنگره : BP١١٤
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٩٨٨٨١٨٦

بحوثٌ رجاليةٌ في كتبٍ روائيةٍ المجلد الاول

بقلم: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى ، ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م - ١٤٠٣ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٩٠ صفحة

ردمک: ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٢-٥

ردمک الدورة: ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٤-٥

الناشر: اعتماد الكاظميني

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فهذه جملة أبحاث رجالية ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف كانت تتمحور حول عدة كتب روائية -فقهية وغير فقهية المحتوى- خارج دائرة الكتب الأربعة، وكان الداعي الأساسي لانطلاق هذه الأبحاث هو ما تضمه -مجتمعة- بين طياتها من آلاف الروايات الفقهية وغير الفقهية، والتي يمكن أن تكون مؤثرة -وبقوة- في عملية الاستدلال الفقهي حال ثبوت اعتبارها أو عدمه؛ فمن أجل ذلك شرعنا في الحديث عن جملة من عناوين هذه الكتب، حيث اخترنا الأهم والأشهر والأكثر شيوعاً عند الأعلام.

والداعي الأهم وراء الشروع في هذه الأبحاث هو وضوح دورها في عملية الاستدلال من جهة ما تمثله من مظانٍ لوجود الدليل الشرعي اللفظي حال ثبوت هذه الكتب أو أي مقدار منها، خصوصاً بضمّ ما هو الثابت في علم أصول الفقه من عدم جواز الانتقال إلى

الاعتماد على الأصول العملية إلّا بعد اليأس عن الظفر بالدليل اللفظي والذي يمكن أن يستشعر -ذلك اليأس- بعد البحث في كل ما يُمكن أن يكون مظاناً ومحلاً لورود الدليل الشرعي اللفظي، فتكون هذه الكتب الروائية من مظان وجود الدليل الشرعي؛ فلذلك لا يجوز للفقيه أن يتخطاها أو يهملها؛ لأنه يهمل بذلك محلاً -بل محلات- مهمة لتواجد الدليل الشرعي اللفظي.

وبعد انتهاء هذ الأبحاث رغب جمع ممن حضرها أن تصاغ بصيغة الكتاب لكي تنشر وتعم الفائدة منها، فلم نجد ضيراً في ذلك، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

تمهيد:

يُعتبر كتاب الجعفريات أو الأشعثيات واحداً من الكتب التي توفّرت فيه دواعٍ كثيرة للبحث، منها:

أوّلاً: أنّه من الكتب الروائية الفقهية، حيث يضمّ بين طيّاته أكثر من (١٦٠٠) رواية في أغلب الأبواب الفقهية.

ثانياً: أنّ الكتاب قد كان موجوداً عند المتقدّمين، وصرّحوا باسمه في غير موردٍ، كما ستأتي الإشارة إليه، وبالتالي نقلوا عنه ومنه، وغيرها من الدواعي التي تمثّل المحرّك الأساس في البحث عن هذا الكتاب، ومحاولة الوقوف على حقيقته وحقيقة إمكانية اعتبار رواياته والاستناد إليها في مقام عملية الاستدلال والاستنباط.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عدّة مقامات

المقام الأوّل: في التعريف بالكتاب.

كتاب الجعفريات أو الأشعثيات كتاب روائي فقهي متنوّع، جاءت تسميته بالجعفريات -كما قيل-؛ من جهة ورود الرّواية فيه عن الإمام جعفر الصادق، مع أنّه يضمّ بين طيّاته روايات أخرى عن باقي الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، بل حتّى عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، والنبي الأكرم

(صلى الله عليه وآله)، وسيأتي مزيد كلامٍ في أمر مستقل نبحث فيه عن تسميات كتاب الجعفريات ومناشئها والتعليق عليها.

وأمّا سبب تسميته بالأشعثيات؛ فإنّما هو من جهة رواية محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي للكتاب في مصر، على تفصيل يأتي.

أصل تاريخ الكتاب يبدأ من إسماعيل بن الإمام الكاظم (عليه السلام) الساكن بمصر، فقد كانت لديه عدّة كتبٍ فقهيةٍ يرويها عن أبيه الإمام الكاظم (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٨٣ للهجرة)، وكانت هذه الكتب قد جُمِعت في كتاب الجعفريات، كما سيأتي بيانه مفصّلاً.

ثمّ أنّ الراوي لكتاب الجعفريات عن إسماعيل هو ابنه موسى، وكلّ الطرق تنتهي إلى موسى بن إسماعيل هذا كما سيأتي بيانه، فهو الراوي للكتاب عن أبيه، وأمّا الراوي عن موسى بن إسماعيل في كلّ الطرق هو محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، الذي كان بمصر أيضاً، وتحديداً كان في سقيفة جواد، كما ذكر هذا المعنى الشيخ الطوسي (قدس سره)[1]، فقد حدّث الرّجل بالكتاب متضمّناً لعدّة كتبٍ من الطهارة والزّكاة والصوم والحج والجنائز والنكاح والطلاق والحدود والديّات والدعاء والسنن والآداب والرؤية؛ ولذلك يُطلق عليها كتاب الأشعثيات أيضاً من باب رواية محمّد بن الأشعث لها، على تفصيل في تسمية الكتاب تأتي إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٤٤٢ الرقم ٦٣١٣.

وصرّح باسم الأشعث الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة محمّد بن داود بن سليمان الكاتب، حيث قال: ((روى عنه التَلعكبري، وذكر أنّ إجازة محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي وصلت إليه على يد هذا الرجل سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، وقال: سمعت منه في هذه السنة من الأشعثيات ما كان إسناده متصلاً بالنبي (صلى الله عليه وآله)، وما كان غير ذلك لم يروه عن صاحبه))[1].

وكذا صرّح باسم الأشعثيات ابن الغضائري في رجاله أو ما يُسمّى بالضعفاء، حيث قال ما نصّه: ((أنّه كان ضعيفاً، يضع الأحاديث ويروي عن المجاهيل، ولا باس بما رواه من الأشعثيات وبما يجري مجراها ممّا رواه غيره))[2].

وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى في إمكانية استفادة توثيق لموسى وإسماعيل من خلال كلمات ابن الغضائري في المقام، بعد أن بنينا على ما هو الصحيح من ثبوت نسبة كتاب الضعفاء لابن الغضائري، وبالتالي فمقتضى الصناعة تقتضي علينا أن نأخذ بجميع ما ورد فيه، سواءٌ أكان من جهة التضعيفات أو من جهة المعطيات الرجالية الأخرى، كتواريخ الولادات والوفيات والأجسام والحوادث الأخرى، وكان تحديثه في سنة أربعة عشر وثلاثمائة، فيكون الرجل من الطبقة التاسعة.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٤ الرقم ٦٣٢٥.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٧.

ثمّ أنّ طريق النجاشي الذي هو من الطبقة الثانية عشرة ينتهي إلى موسى بن إسماعيل، حاله حال كلّ طرق الكتاب، حيث أنّ محمّد بن محمّد بن الأشعث كان أيضاً هو راوياً للكتاب عن موسى بن إسماعيل، وقد وصفه في رجاله بالقول: ((أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل، قال: حدّثنا أبو علي محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الكوفي بمصر قراءةً عليه، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال: حدّثنا أبي بكتابه))[1].

والحسين بن عبيد الله هو الغضائري (المتوفّى سنة ٤١١ للهجرة) والد ابن الغضائري صاحب كتاب الضعفاء.

وكذلك كان طريق الشيخ الطوسي (قدس سره)، الذي هو أيضاً من الطبقة الثانية عشرة، كان طريقه إلى الكتاب ينتهي إلى موسى بن إسماعيل كذلك، حيث وصف طريقه إليه بالقول: ((أخبرنا بجميعها الحسين بن عبيد الله، قال: أخبرنا أبو محمّد سهل بن محمّد بن سهل الديباجي، قال: حدّثنا أبو علي محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الكوفي بمصر قراءةً عليه من كتابه، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال: حدّثني أبي إسماعيل))[2].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٦ الرقم ٤٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٥ – ٤٦ الرقم ٣١.

وترجم الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل الديباجي هذا في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول: ((سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجي، بغدادي، وكان ينزل درب الزعفراني ببغداد، سمع منه التَلعكبري سنة سبعين وثلاثمائة، وله منه إجازة ولابنه، أخبرنا عنه الحسين بن عبيد الله، يُكنّى أبا محمّد))[1].

وفي الحقيقة في هذه الترجمة نقطة مهمّة، وهي الإشارة إلى انتقال الكتاب جغرافياً من مصر، حيث كان مكان تأليف الكتاب إلى بغداد حاضرة العلم والثقافة في تلك الفترة من الزمان، وكان في حدود (٣٧٠ للهجرة)، أي في قمّة ازدهار العصر البويهي الذي كان نظاماً محبّاً للعلم والعلماء، ولم يمنعه تشيّع قادته من أن يكونوا معتدلين في التعامل مع الجميع، فأعطوا المجال لجميع المذاهب لإبراز خصوصياتهم الفكرية من دون تضييق أو تمييز، بخلاف السلاجقة الذين جاءوا من بعدهم، حيث كانت صفة التضييق على الشيعة بصورة عامّة والإمامية بصورة خاصّة هي السِّمة الغالبة على تعاملهم مع المؤمنين أعزّهم الله.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه وإن كانت الطرق كلّها تنتهي إلى موسى بن إسماعيل، وهو الذي يروي الكتاب عن أبيه، ولكن بعد محمّد بن الأشعث اختلفت الأمور؛ وذلك لأنّ رواية الكتاب عن محمّد بن الأشعث الكوفي لم تنحصر بسهل الديباجي، بل رواه جمعٌ

(١) الطوسي، الرجال: ص٤٢٧ الرقم ٦١٣٨.

آخـرون، منهـم:

أوّلاً: هارون بن موسى التَلعكبري.

ثانيـاً: الشـيخ أبـو المفضـل محمّـد بـن عبـد الله الشـيباني، عـن محمّـد بـن الأشـعث الكـوفي بمـصر، كـما ذكـر ذلـك ابـن طـاووس (رحمه الله) في فـلاح السـائل[١].

ثالثـاً: عـلي بـن جعفـر بـن حمّـاد، كـما ورد مـن العلامـة في إجازتـه الكبـيرة لبنـي زهـرة لكتـاب الجعفريـات، عـن السـيّد ضيـاء الديـن فضـل الله بإسـناد واحـد رواهـا عـن شـيخه عبـد الرحيـم، عـن أبي شـجاع صابـر بـن الحسـين بـن فضـل الله بـن مالـك، قـال: ((حدّثنـا أبـو الحسـن عـلي بـن جعفـر بـن حمّـاد الصيـاد بالبحريـن قـال: أخبرنـا أبـو عـلي محمّـد بـن محمّـد بـن الأشـعث))[٢].

رابعـاً: عبـد الله بـن المفضّـل، قـال الشـيخ (رحمه الله) في بـاب البيّنـات مـن التهذيـب: ((عنـه، عـن عبـد الله بـن المفضّـل بـن محمّـد بـن هـلال، عـن محمّـد بـن محمّـد بـن الأشـعث))[٣].

خامسـاً: إبراهيـم بـن محمّـد بـن عبـد الله القـرشي، ففـي التهذيـب: ((محمّـد بـن أحمـد بـن داود، عـن أبي أحمـد إسـماعيل بـن عيسـى بـن محمّـد

(١) ينظر: ابن طاووس، فلاح السائل: ص ٤٩٢ الرقم ٣١، الجعفريات: ص ٢٤٨.
(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٣٢.
(٣) الطوسي، تهذيب الاحكام: ٦/ ٣ ح١.

المؤدّب، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن عبد الله القرشي، قال: حدّثنا محمّد بن محمّد بن الأشعث بمصر))[١].

سادساً: عبد الله بن محمّد بن عبد الله المعروف بابن السقا، كما هو موجود في أوّل النسخة الواصلة إلينا، وفيه قال: ((أخبرنا القاضي أمين القضاة أبو عبد الله محمّد بن علي بن محمّد قراءةً عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: حدّثكم والدكم أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد وشيخ أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الجنبازي، قالا: أخبرنا الشيخ أبو الحسن أحمد بن المظفّر العطار، قال: أخبرنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن عثمان المعروف بابن السقا، قال: أخبرنا أبو علي محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي من كتابه سنة أربعة عشر وثلاثمائة قال: حدّثني أبو الحسن موسى بن إسماعيل .....))[٢].

سابعاً: أبو أحمد عبد الله بن علي بن عبد الله، قال العلامة المجلسي (قدس سره) في الفصل الرّابع من أوّل البحار: ((وكلّ ما كان في نوادر الراوندي بإسناده فهذا سنده نقلته كما وجدته، أخبرنا ..... وقال في الحاشية في هذا المقام: أقول: أخبار الأشعثيات كانت مشهورة بين الخاصّة والعامّة، وقد جمع الشيخ محمّد بن محمّد بن الجزري الشافعي

(١) المصدر نفسه: ٦/ ٢٦٥ ح ٧١٠ وغيرها.

(٢) الجعفريات: ص ٢.

أربعين حديثاً كلّها من تلك الأخبار المذكورة في النوادر بهذا السند، قال في أوّله: أروي جميع الأربعين حديثاً من رواية أهل البيت الطيّبين الطاهرين (عليهم السلام) حشرنا الله في زمرتهم، وأماتنا على محبّتهم من الصحيفة التي ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدي، ثمّ قال: أخبرنا أبو بكر محمّد بن عبد الله المقدسي، عن سليمان بن حمزة المقدسي، عن محمود بن إبراهيم، عن محمّد بن أبي بكر المدني، عن يحيى بن عبد الوهاب. عن عبد الرحمن بن محمّد، عن أحمد بن محمّد الهروي، عن أبي أحمد عبد الله بن أحمد بن علي، قال: وأخبرني أيضاً أحمد بن محمّد الشيرازي، عن علي بن أحمد المقدسي، عن عمر بن معتمر، عن محمّد بن عبد الباقي، عن أحمد بن علي الحافظ، عن الحسن الحسيني الاسترآبادي عن عبد الله أحمد بن علي، عن محمّد بن محمّد الأشعث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن أبيه إسماعيل عن أبيه موسى عن آبائه (عليهم السلام)، ثمّ ذكر أسانيد الأخبار لهذا السند))[1].

وسيأتي الكلام كثيراً ومفصّلاً وطويلاً في الآثار المترتبة على هذه الطرق المتعددة والمتنوعة لنقل كتاب الجعفريات، حيث سيظهر لاحقاً إن شاء الله تعالى احتمالية انقطاع خبر نسخة الديباجي في قبال وصول نسخة ابن السقا، ومن ثمّ بعد ذلك يتّضح احتمالية وصول نسخة

(١) ينظر هذه الطرق في أوّل كلمات كتاب الجعفريات أو الأشعثيات بتحقيق الشيخ مشتاق المظفر وطبعة العتبة الحسينية المقدّسة.

الديباجي في ضمن كتاب النوادر للراوندي عن طريق شيخه الروياني، على تفصيل يأتي في محلّه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

تنبيهات:

التنبيه الأوّل: وصول النسخة التي بين أيدينا عن طريق ابن السقا كما هو منصوص عليه في بداية ومقدّمة الكتاب، له الأثر الكبير كما سيأتي في بحث ثبوت التطابق بين النسخة الواصلة إلينا وهي نسخة ابن السقا، وبين نسخة الأصل والتي كثر ذكرها عند المتقدّمين، وكانت عند الشيخ الطوسي (قدس سره) والنجاشي (قدس سره)، ولهم طرقهم إليها، وهي النسخة المروية عن سهل الديباجي، التي لم تصل إلينا وإن احتمل البعض بأنّها وصلت إلينا عن طريق كتاب النوادر للراوندي على تفصيل يأتي.

التنبيه الثاني: أنّ هذه الطرق المتعدّدة للكتاب تكشف عن شهرته في زمان روايته وراويه محمّد بن محمّد بن الأشعث، حيث أنّها تكشف بصورة واضحة اهتمام أهل الرواية والحديث عن الأخذ به والاستفادة منه .

التنبيه الثالث: أنّ النسخة التي بين أيدينا وصلتنا عن طريق المحدّث النوري (رحمه الله)، الذي وصلته عن طريق بلال الهندي كما صرّح بذلك، وبالتالي فيكون البحث في تطابق النسخة لابن السقا الواصلة

إلينا من الهندي مع نسخة الأصل المسمّاة بنسخة الديباجي إن صحّ التعبير، وهذا هو محور البحث في الكتاب كما سيأتي تفصيله.

المقام الثاني: فيقع في المسيرة التأريخية لكتاب الجعفريات:

الملاحظ للكتاب ومسيرته التأريخية، يظهر له أنّه كانت بداية تأليف الكتاب عن طريق إسماعيل بن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، ومن ثمّ رواه عنه ابنه موسى فقط، ومن ثمّ الراوي عن موسى هو محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي سنة (٣١٤) من الهجرة في مصر، ومن ثمّ بعد ذلك تشعّبت الرواية عن محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي بعدّة طرق تقدّمت الإشارة إليها.

وواحد من الآثار المهمّة على تعدّد الطرق للكتاب وروايته عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، هو انتشار الكتاب بين الخاصّة والعامّة، وذاع صيته بين العامّة والخاصّة، كما هو الملاحظ بوضوح عند تتبع رواياته، فتجد ظاهرة واضحة وضوح الشمس أنّ المتون المنقولة من قبل روايات الكتاب هي متون متوفّرة في كتب الخاصّة والعامّة بشكل واضح جدّاً.

ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ الذياع والشياع إنّما كان بنسخة سهل الديباجي الذي ذكرها من المتقدمين جمع، منهم الشيخ الطوسي والنجاشي (قدّس سرّهما) من خلال أستاذهما وشيخهما الغضائري الحسين بن عُبيد الله، ونقل عنه عن محمّد بن الأشعث في كتابه رواية الأبناء عن الآباء من آل الرسول (عليهم السلام)، بحسب ما ذكره السيّد ابن

طـاووس (رحمه الله)[١].

ولم ينقـل عنـه الكلينـي (طاب ثراه) (المتـوفّى ٣٢٩ للهجـرة) في الـكافي؛ ولعلّـه مـن جهـة عـدم وصولـه إليـه، فـإنّ محمّـد بـن الأشـعث حـدّث في الكتـاب سـنة (٣١٤) في مـصر، وكان الكلينـي في الـري وقـدم بغـداد ومـات بهـا سـنة (٣٢٩) للهجـرة.

نعـم، نقـل عـن الكتـاب ابـن قولويـه (رحمه الله) (المتـوفّى سـنة ٣٦٨ للهجـرة) في كتابـه الشـهادات عـلى مـا يظهـر مـن الشـيخ عليـه الرحمـة في التهذيـب[٢].

ونقل عنه الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في جملة من كتبه[٣].

وإن وجـدت بعـض المـوارد المنقولـة في كتبـه لا توجـد في المطبـوع مـن الجعفريـات عـلى ما ذُكِـر[٤].

---

(١) ينظـر: ابـن طـاووس، جمـال الأسـبوع: ص ٢٦٠، فـلاح السـائل: ص ١٩٦، الجعفريـات: ص ٢٢٧، ٢٣٦.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٤، الجعفريات: ص ٧٦.

(٣) ينظـر: الصـدوق، الأمـالي: ص ٢٢٠، ٤١٨، معـاني الأخبـار: ص ١٦٠، ٣٢٥، الجعفريـات: ص ٧٨، ١٧٦ وغيرهـا.

(٤) ينظـر: محمّـد رضـا السيسـتاني، قبسـات مـن علـم الرجـال: ٢/ ١٦٥، الصـدوق، الخصـال: ص ٣٢٣، معـاني الأخبـار: ص ٣٨٩، الأمـالي: ص ٣٠١.

ثمّ أنّه من المناسب الإشارة إلى أمور:

الأمر الأوّل: إنّ عدم الوجود هذا يمكن أن يُشكّل قرينة على اختلاف نقطة الأصل مع النسخة التي بأيدينا، كما سيتضح ذلك بوضوح مع تقادم وتقدّم البحث في الكتاب.

الأمر الثاني: أنّه من الطبيعي جدّاً أن لا ينقل عنه الشيخ الكليني (طاب ثراه)؛ وذلك من جهة وجود الفاصلة الزمنية الواضحة، حيث أنّ الكتاب أوّل ما ظهر إلى الأجواء العلمية كانت في مصر سنة (٣١٤) للهجرة، حينما حدّث به محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، وفي ذلك الوقت كان الشيخ الكليني (رحمه الله) قد أكمل تقريباً كتاب الكافي، وكان قد أعدّ العدّة وهيأ أمره للانتقال إلى بغداد إن لم يكن قد انتقل فعلاً في ذلك الزمان إلى بغداد؛ لكي ينشر كتابه الكافي في حاضرة العلم والثقافة آنذاك، وبالتالي فمن الناحية الزمنية لم تكن هناك فرصة واضحة لأن يتحصل على الكتاب وينقل عنه.

ويعضد هذا البعد في النقل من الكليني عن كتاب الجعفريات، أنّ الإشارات الأولى لوصول الكتاب إلى بغداد إنّما كانت بعد وفاة الكليني بلا شبهة، بمعية أنّ من نقل عنه بعد ذلك كان ابن قولويه (المتوفّى ٣٦٨ للهجرة)، وكان سهل الديباجي قد حدّث به في بغداد؛ لأنّه بغدادي وكان التَلعكبري قد أخذ عنه إجازة في الرواية سنة

(٣٧٠ للهجرة)، وبالتالي فمع هذه أرقام للسنوات فيصعب القول بأنّ الكليني كانت لديه فرصة للأخذ بكتاب الجعفريات.

الأمر الثالث: أنّه قد اتضح أنّ نقل ابن قولويه عن الكتاب في كتابه الشهادات كان طبيعياً؛ وذلك من جهة أنّ ابن قولويه كان في بغداد في الرّبع الثاني من القرن الرابع الهجري، ونعتقد بأنّ في هذا التوقيت كان الكتاب قد انتقل من مصر إلى بغداد بمعية تحديث الديباجي ووجوده في بغداد في حدود سنة (٣٧٠) للهجرة.

ثمّ أنّ الشيخ المفيد (قدس سره) لم ينقل عنه في رسالة في المهر، ولا السيّد المرتضى (طاب ثراه) في الناصريات، وإنّما نقل رواية وردت في الجعفريات، ولكن بسندٍ آخر[1].

وأمّا الشيخ الطوسي (قدس سره) فالمتوقع منه بناءً على وجود طريق له إلى الكتاب، واشتمال الكتاب على روايات فقهية كثيرة العدد متنوّعة الأبواب، وأنّ الرّجل من الفقهاء المرموقين، فعليه من الطبيعي أنّه سيكثر من النقل عنه والتصريح باسمه في غير مورد، إلّا أنّه لم يفعل ذلك، بل أنّ كلّ ما يمكننا الإشارة إليه هو أنّه تعرّض في كتابه الخلاف لرواية عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)[2]، ولكن يحتمل أنّه أخذها من

(١) ينظر: الشريف المرتضى، الناصريات: ص ٢٩٤.

(٢) ينظر: الطوسي، الخلاف:٢/ ١٨٢ في وجود كفّارتين في الجماع.

الجعفريات[١]، ويحتمل أنّه أخذها من سنن الدارقطني الذي عاش بين سنة (٣٠٦ ـ ٣٨٥) للهجرة.

بينما لم يتعرّض لشيء من الكتاب في مبسوطه، وكذا فعل ابن إدريس الحلّي (المتوفّى سنة ٥٩٨ للهجرة) من عدم التعرض للكتاب في كتبه ومصنفاته، ووصل الأمر إلى القرن السادس، فنقل عن الكتاب السيّد فضل الله الراوندي (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٥٥٨ للهجرة) في نوادره، فقد أخذ معظمها من الجعفريات بل أكثر من ذلك، فإنّ مسألة علاقة الراوندي بكتاب الجعفريات مسألة مهمّة جدّاً وعميقة، ويجب التوقّف عندها كما توقفنا عندها بأمرٍ مستقل ذكرناه في خاتمة البحث في هذا الكتاب، فإنّ مقدار الأخذ للراوندي من روايات الجعفريات الموجودة بين أيدينا في هذا اليوم ملفت للنظر، خصوصاً أنّه قد أخذها من شيخه الروياني الفقيه الشافعي على تفصيلٍ يأتي، فانتظر.

وأمّا في القرن السابع فقد نقل السيّد ابن طاووس (رحمه الله) عن الجعفريات في كتاب الإقبال[٢]، ومن ثمّ قام تلميذه الحليّ (قدس سره) المتوفّى (٧٢٦ للهجرة) بالتعرّض لرواية في تذكرة الفقهاء[٣]، إلاّ أنهّا كما وردت في الجعفريات فكذلك وردت في سنن البيهقي[٤]، فيمكن أن يكون قد

(١) في الجعفريات واردة عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

(٢) ينظر: ابن طاووس، إقبال الأعمال: ص ٢٤٨، الجعفريات: ص ٥٩.

(٣) ينظر: العلامة الحليّ، تذكرة الفقهاء: ٤/ ٢٣.

(٤) ينظر: البيهقي، سنن البيهقي: ٣/ ١٢٣.

أخذها عن البيهقي.

وتقدّمت الإشارة وقلنا بأنّ هذه المشكلة وهي أنّ روايات المنقولة في الجعفريات كانت شائعة النقل في كتب العامّة أيضاً، ونعتقد بأنّه واحدة من الأسباب إنّما هو نقل الكتاب عن طريق جمعٍ من العامّة بدءً من ابن السقا وانتهاءً بالروياني شيخ الراوندي على تفصيلٍ يأتي، فقد كان لنقل هؤلاء المشايخ من العامّة للكتاب أثرٌ كبير في حدوث هذه الظاهرة، فالمتتبع لروايات الجعفريات لا يرى رواية منقولة من الجعفريات إلّا ووجدها منقولة أيضاً متناً في غير كتاب من كتب العامّة، بل في جملة من الأحيان تتعدّى الكتب الناقلة لهذه الروايات من العامّة عن خمسة وستة وسبعة وثمانية، بل أكثر كما لاحظناه شخصياً.

ومن ثمّ جاء الشهيد الأوّل (قدس سره) (المستشهد سنة ٧٨٦ للهجرة)، فإنّه يعتبر محطّة مهمّة في كتاب الجعفريات؛ وذلك لأنّه قام باختصاره وسُمّيت النسخة الجديدة اختصار الجعفريات، والذي قام بكتابته عن خط الشهيد الأوّل جد الشيخ البهائي[1].

وفي الحقيقة طُبِع هذا المختصر من الجعفريات في أيامنا هذه بطبعة أنيقة من قِبل العتبة الحسينية المقدّسة، وبالتالي أمكن الاطلاع على المرويات الموجودة في المختصر، ولكن مع الأسف لم تكن فيه لا

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة: ٢/ ١٦٤، الشهيد الأوّل، الدروس الشرعية: ١/ ٣٥ مقدّمة الكتاب.

خطبة للكتاب، ولا بيان من الشهيد الأوّل في منهجه في الاختصار، وإنّما كان فقط انتقاء واختيار لمجموعة من الروايات، وسيأتي الحديث مفصّلاً عن هذا المختصر في ضمن الأمر الأوّل من الأمور التي سنتحدث عنها في خاتمة هذا الكتاب.

ثمّ أنّه قد صرّح الشهيد الأوّل (طاب ثراه) باسم الكتاب في كتابه ذكرى الشيعة[1]، ومن ثمّ جاء الشهيد الثاني (قدس سره) في القرن العاشر الهجري (المستشهد سنة ٩٦٥ للهجرة)، فجرى على ما تقدم من التعرّض لرواية في مبحث عدم وجوب التكفير إلّا بعد الحدث، ولكنّها أيضاً كما وردت في الجعفريات فكذلك وردت في جملة أخرى من كتب العامّة والخاصّة، ونعتقد أنّ منشأ ذلك وسببه بات واضحاً، وهو مدخلية نقل الكتاب من طرق العامّة وما يمكن أن يكون منشأ لوجود الرّواية ومتونها في كتب العامّة والخاصّة.

وأمّا المحقق الكركي (قدس سره) (المتوفّى ٩٤٠ للهجرة) فلم يتعرّض للكتاب، وكذلك فعل الأردبيلي (رحمه الله) (المتوفّى ٩٩٣ للهجرة) في مجمع الفائدة والبرهان.

نعم، لا بدّ من التوقف عند محطّة مهمّة في مسيرة الكتاب، وهي محطة سبط الشهيد الثاني وهو السيّد العاملي (قدس سره) صاحب المدارك (المتوفّى ١٠٠٩ للهجرة)، فإنّه قد تعرّض في مبحث عدم منع

(١) ينظر: الشهيد الأوّل، ذكرى الشيعة: ٢/ ٢٦ في مبحث غسل الوجه.

الديـن للـزكاة لـكلام للشـهيد الأوّل في المقـام، وكونـه يتوقـف في الحكـم في المسـألة، فبعـد أن ذكـر أنّ الديـن لا يمنـع مـن زكاة التجـارة نقـل عنـه قولـه: وفي الجعفريـات عـن أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، إلى آخـره، وعلّـق عليـه بالقـول: إنّنـا نحـن قـد بيّنـا وجـود النـص الـدال عـلى ذلـك صريحـاً، ومـا نقلـه عـن الجعفريـات مجهـول الأسـناد ومـع إعـراض الأصحـاب عنـه وإطباقهـم عـلى تـرك العمـل فيـه[1].

وفي هـذا الـكلام إشـارة مهمّـة إلى موقـف السـيّد العامـلي مـن الكتـاب، مقارنـةً بموقـف الشـهيد الأوّل منـه عـلى تفصيـل يـأتي.

ومـن ثـمّ تعـرّض المجلـسي الأوّل (طاب ثراه) (المتـوفّى ١٠٧١) في كتـاب روضـة المتقـين لذكـر كتـاب الجعفريـات[2] وأنّـه روى فيـه حديثـاً، ولكـن عقّـب عليـه بالقـول: ورواه العامّـة.

ونعتقـد بـأنّ هـذا مـورد آخـر يؤكّـد المعنـى الـذي تقـدم منـا مـراراً في مسـألة مدخليـة رواة العامّـة في روايـة روايـات الجعفريـات، ثـمّ أنّـه لم يأخـذ مـن الكتـاب صاحـب الوسـائل (قدس سره) (المتـوفّى ١١٠٤ للهجـرة).

نعـم، تعـرّض العلامـة المجلـسي الثـاني (قدس سره) (المتـوفّى ١١١١ للهجرة) في بحـار الأنـوار لذكـر الجعفريـات في غـير مـوردٍ[3]، كـما تعـرّض لذكـر

(١) ينظر: العاملي، مدارك الأحكام: ٥/ ١٨٥ مبحث عدم منع الدين للزكاة.

(٢) ينظر: المجلسي الاول: روضة المتقين:٢/ ٢٥٩.

(٣) ينظـر: المجلـسي، بحـار الأنـوار: ٨١/ ١٦٢: ٨٣/ ٢١٧: ٩٢/ ٢٢٥: ٩٣/ ٣٦

الكتاب كلٌّ من السبزواري في ذخيرة المعاد[١]، وكذلك الخونساري في مشارق الشموس[٢]، كلّ هذا نقلًا عن الشهيد الأوّل.

وكذا فعل الفاضل الهندي (قدس سره) في كشف اللثام[٣]، وكذا المحدّث البحراني (قدس سره) في حدائقه في غير مورد[٤]، وكذا تعرّض له المحقق الوحيد البهبهاني (قدس سره) (المتوفّى ١٢٠٦) في مصابيحه[٥]، لكنّه صّرح أنّ رواياته غير ثابتة.

هذا كلّه فيما يتعلق بموقف أصحابنا من الكتاب.

وفي قبال ذلك، تعرّض العامّة للكتاب كما فيما نقله ابن الجوزي في الموضوعات[٦]، وما نقله الذهبي في ميزان الاعتدال[٧]، وإن نقل عنه بعض الموارد كما ذُكِر ولا توجد فيما بين أيدينا من الجعفريات[٨].

وغيرها.

(١) ينظر: السبزواري، ذخيرة المعاد: ١/ ٤٢٧. القسم الثالث:

(٢) ينظر: الخونساري، مشارق الشموس: ص١٧٢.

(٣) ينظر: الفاضل الهندي، كشف اللثام: ٦/ ١٤: آداب الزفاف.

(٤) ينظر: البحراني، الحدائق الناضرة: ٣/ ١٠٣ وغيرها.

(٥) ينظر: البهبهاني، مصابيح الظلام: ٣/ ٤٦٨ في مستحبات الوضوء.

(٦) ينظر: ابن الجوزي، الموضوعات: ٣/ ٦٦، ٣/ ٢٠٨، الجعفريات: ص ٨١، ١٩٠.

(٧) ينظر: الذهبي ميزان الاعتدال: ٤/ ١٢٨، الجعفريات: ص١٨٥.

(٨) ينظر: محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٦.

ولا بأس بالإشارة هنا إلى أمورٍ:

الأمر الأوّل: في مسألة نقل العامّة عن الكتاب، فقد تقدّم الحديث وقلنا بأنّ واحدة من السّمات العامّة والمهمة في كتاب الجعفريات، أنّ تعدد الطرق لنقله من محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي في مصر سنة (٣١٤) للهجرة ولّد جملة من الآثار على الكتاب، وواحدة من هذه الآثار بمعية ما تقدّم من الإشارة إلى طبيعة الطرق المتنوّعة التي نقل بها طلاب الرواية، والحديث من محمّد بن محمّد بن الأشعث في مصر، أنّ غير طريق من هذه الطرق بل لعلّه أكثر من نصف هذه الطرق إنّما كانت مليئة من أوّلها إلى آخرها برواة من العامّة ومن المذاهب الإسلامية الأخرى.

فبالتالي، واحدة من الآثار التي استتبعت تنوّع هذه الطرق عند العامّة بروز ظاهرة وجود المتنون المنقولة عن طريق كتاب الجعفريات برواية محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي في كتب العامّة وبصورة ملحوظة جدّاً، وبالتالي فمن الطبيعي جدّاً أن نجد بعد ذلك بقرون ينقل عنه الذهبي في ميزان الاعتدال أو ابن الجوزي في الموضوعات وغيرها.

الأمر الثّاني: إنّ مسألة النقل عن الكتاب في بعض الموارد، وعدم وجود هذه الموارد فيما بين أيدينا من نسخة الكتاب وهو الجعفريات

في المقام، فإنّما هذا هو تطبيق لظاهرة واضحة في الكتب الروائية وغير الروائية، من تعرّضها للزيادة والنقيصة على طول مسيرتها التأريخية، وخصوصاً ما بين أيدينا من الكتاب، فإنّ هناك إشارات واضحة إلى إمكانية تعدّد النسخ بتعدد الطرق والرواة للكتاب، بين الديباجي من جهة ومن ابن السقا من جهة أخرى، وبين غيره من جهة ثالثة.

ثمّ أنّ عمدة ما اُستدِل به على إثبات صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه واعتبار مرويّاته، شهرة الكتاب، وكثرة النقل عنه، ولكن من الواضح بأنّه لا بدّ من الوقوف على النسخة المشهورة، فحيث أنّ هناك نسخاً متعدّدة لتعدّد الرواة الناقلين للكتاب، فلا بدّ من إحراز التطابق بين النسخة التي بين أيدينا، والنسخة التي كانت مشهورة في زمن من الأزمان؛ حتّى يصح الاستناد إلى هذه الشهرة كدليل على اعتبار الكتاب.

المقام الثالث:

فيقع في الحديث في عمدة الاعتراضات على اعتبار الكتاب.

الاعتراض الأوّل:

ما ظهر من استقرائنا للمسيرة التأريخية للكتاب من عزوف وإعراض الأعلام عن التعرّض للكتاب أو الأخذ منه في كتبهم الاستدلالية، وبالتالي فهذا يمثّل دليلاً على عدم اعتبار الكتاب والخدش

في سلامته وعدم الاطمئنان على صحّة رواياته.

الاعتراض الثاني:

أنّ ما قيل من اشتهار ومعروفية للكتاب بين الأصحاب من المتقدّمين، ووجود طرق لهم إليه، وذكره في بعض مؤلّفاتهم، فهذا إنّما كان من نصيب نسخة سهل الديباجي، وهي ـ كما أشار إليه جمعٌ ـ لم تصل إلينا، وما وصل إلينا وهو متداول حالياً بيننا، إنّما هي النسخة التي رواها ابن السقا عبد الله بن محمّد بن أبي عبد الله بن عثمان، كما هو ثابت في مقدّمتها إخباراً عن محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي من كتابه سنة أربعة عشر وثلاثمائة[1].

ولم تحظَ هذه النّسخة بالشهرة المدّعاة حتّى يمكن أن يستعان بهذه الشهرة كدليل للاطمئنان بمروياتها، بل أكثر من ذلك، فإنّ نسخة ابن السقا لم يظهر لها ذكر إلّا في عهد المحدّث النوري (رحمه الله) (المتوفّى ١٣٢٠ للهجرة) صاحب مستدرك الوسائل بعد أن وصلته من الهند.

فعليه:

أولاً: تكون نسخة ابن السقا أوّلاً وصلت إلينا عن طريق المحدّث النوري وبالوجادة، دون الطرق المتعارفة كالتحديث والسماع والاستماع والأخبار مقروناً بالمناولة والإجازة ونحو ذلك.

(١) ينظر: الجعفريات: ص ٣ مقدّمة المحقق..

ثانياً: عدم اقترانها بالشهرة المدعاة للكتاب؛ لأنّ الشهرة تلك كانت لغير نسخة ابن السقا، وبالتالي فلا عمل للأصحاب المتقدّمين والمتأخّرين عليهم على طبق نسخة ابن السقا.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك احتمال أن تكون نسخة الديباجي قد وصلت إلينا عن طريق الفقيه الشافعي الروياني شيخ الراوندي، والّذي أدرجها - أي الراوندي - في نوادره التي وصلت إلينا، والتي أجرينا مقارنة فيما بينهما وحصلنا على نسبة عالية جدّاً من المطابقة بين نسخة ابن السقا الواصلة إلينا من الجعفريات، وبين محتوى كتاب النوادر للراوندي على تفصيل يأتي في خاتمة الكتاب وهذه الأبحاث.

الاعتراض الثالث:

الاختلاف الكبير في عدد روايات الكتاب خلال السبعة قرون الأخيرة من مسيرته التأريخية؛ وذلك لأنّه قد صرّح جمعٌ من الأعلام من الخاصّة والعامّة بأنّ الكتاب يضمّ ألف حديثٍ أو ما يقرب من ذلك، كما عن ابن طاووس (رحمه الله) في الإقبال[1]، وكذا العلامة (طاب ثراه) في إجازته لابن زهرة[2]، وإلى ذلك أشار الذهبي في ميزان الاعتدال[3] وغيرهم.

(١) ينظر: ابن طاووس، إقبال الأعمال: ص ٢٤٨.

(٢) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٣٢.

(٣) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٧.

في حين نجد أنّ النسخة التي بين أيدينا حالياً والمحققة من قبل العتبة الحسينية المقدّسة تضمّ (١٦٦٧) رواية[١]، وبالتالي فالزيادة بين النسخ بمقدار (٦٦٧) رواية، وهذه تمثّل ما نسبته حوالي (٦٧٪) إضافية من الكتاب، وهي نسبة كبيرة تزيد على ثلث الكتاب، بل تزيد على النصف، بل تزيد على الثلثين.

ومن هنا فلا يمكن توجيهها من خلال طرح فرضيات الفروق الطبيعية في أعداد الروايات في الكتاب، التي يمكن أن تصل إلى (١٪)، أو (٢ أو ٣ أو حتّى ٥٪)، أو قريب من ذلك دون أن تصل بهذا المستوى من الاختلاف.

ثمّ أنّه لا بدّ من الالتفات إلى مسألة هنا وهي: نعتقد أنّ الإشارة في كتب الأعلام في الفهارس والسير والتراجم وغيرها إلى بعض التحديدات، كتعداد لروايات أو تعداد لرواة أو تعداد لمشايخ أو تعداد لتلامذة أو نحو ذلك بأرقام تقف عند أرقام عامّة، على سبيل المثال: الإشارة إلى أنّ تعداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) أربعة آلاف منهم من الثقات، أو الإشارة إلى أنّه كان في مسجد الكوفة مثلاً ثمانمائة شيخ أو ألف شيخ كلٌّ يقول: حدّثنا الإمام الصادق (عليه السلام)، أو أنّه في مثل هذه الموارد وأنّ الكتاب ألف رواية، أو أنّ الكتاب الفلاني ألف بيت

(١) ينظر: النسخة المتداولة من الجعفريات برواية ابن السقا المحققة من قبل العتبة الحسينية المقدّسة.

أو عشرة آلاف بيت، أو نحو ذلك.

فهذه التحديدات بهذه الأرقام إذا كانت بهذا المستوى من الترقيم، فنعتقد بأنّها عادةً ما تكون مبنية على ضرب من التعميم، وعدم الدقة والتقريب البعيد إن صحّ التعبير.

فعلى سبيل المثال: ما قيل من أنّ أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) أربعة آلاف كلّهم من الثقات، حينما جاء وقت الحساب والاستقراء قام الشيخ الطوسي (قدس سره) بالإشارة في أوّل رجاله إلى أنّه يشير من جهة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) إلى كلّ من أشار إليهم ابن عقدة الذي بلغ الغاية على تعبير الشيخ الطوسي في عدّ رجال أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن ثمّ أخذ عنه الشيخ الطوسي أسماء أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وبعد ذلك - بعد ذكر من ذكرهم ابن عقدة - أضاف اليهم من لم يذكرهم والذين وصلوا إلى كتاب الرجال للشيخ الطوسي عن طريق استقراء الشيخ الطوسي نفسه.

فمع ذلك مجموع الاستقراءين والجمعين لم يصل أكثر من ثلاثة آلاف بقليل، فمن الطبيعي جدّاً أن يُلحظ هذا الفارق الكبير بينه وبين الأرقام التي قيلت من أنّهم أربعة آلاف، أو ثمانية آلاف أربعة آلاف منهم من الثقات.

فمن الطبيعي أنّ الاستقراء الدقيق كان لا بدّ أن يبرز لنا رقماً طبيعياً، كأن يكون ثلاثة آلاف ومئتين وخمسين، أربعة آلاف وثلاثمائة

وسبعة وعشرين، ألفين وخمسمئة وثمانية عشر وهكذا، وأمّا الوقوف عند ألف، ألفين، ثلاثة، أربعة، فنعتقد بأنّها أرقام تقريبية بعيدة عادةً، مبنية على تعميمات وعمومات وتقريبات كلّية.

ونفس الشيء ينطبق على كتاب الجعفريات، فالوصف بأنّه ألف رواية، نعتقد بأنّه ليس بدقيق، فيمكن أن تكون مثلاً (٩٧٥) رواية، أو (١٠٢١) رواية، أو (١٠٧١) رواية، أو (٩١٢) رواية، أو (٩٦٦) رواية وهكذا.

نعم، يمكن القول بأنّ هذه التقريبات وهذه الإشارات لا تبتعد عن الواقع كثيراً، فلا يمكن أن يُقال بأنّ تعداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) عشرة آلاف وهم في الحقيقة مثلاً ثلاثة آلاف، أو يُقال بأنّ تعداد تلامذة الإمام الصادق (عليه السلام) أو من روى عنه في مسجد الكوفة فقط ثمانمائة شيخ، أو ثمانمائة وخمسين شيخاً، ويكونون في الواقعة ثلاثمائة، أو أربعمائة، أو خمسمائة، أو ستمائة، وإنّما يكونون قريبين من ذلك، غايته بأنّ نفس التعبير ليس بدقيق، فإذا عُبّر عنه مثلاً بثمانمائة، يمكن أن يكون الاستقراء الدقيق يصل بنا مثلاً (٧٥٠)، (٧٦١)، (٨٢٣) وهكذا.

الاعتراض الرّابع:

مخالفة روايات الكتاب لما هو الثابت والمعلوم من الآراء الفقهية لأهل البيت (عليهم السلام)، حيث أشير إلى قسم منها:

أولاً: تصحيح الحلف بالطلاق[١].

ثانياً: صحّة الطلاق الثلاث[٢].

ثالثاً: إنّ المصّة الواحدة تُعَدّ من الرضاع المحرّم[٣].

رابعاً: الترخيص في الغناء والضرب على الطبول[٤].

خامساً: أنّ مدّة النفاس أربعون يوماً[٥].

سادساً: اختلاف دلالة آية الوضوء في المسح على الرجل أو غسلها حسب اختلاف قراءتها[٦].

سابعاً: ما ورد من قوله في الجعفريات عن علي (عليه السلام): إذا يبست الأرض طهرت[٧]، في حين أنّ البول خلاف ذلك.

ثامناً: ما ورد من قوله: أنّ علياً (عليه السلام) قال: ((**لا يعاد الوضوء إلّا من خلّتين غائطاً أو بولاً أو ريحاً**))[٨]، ومن الواضح أنّ النوم كذلك

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٦٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١١١، ١١٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١١٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٥٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٢٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٥، محمّد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٧.

(٧) ينظر: الجعفريات: ص ٢٨.

(٨) المصدر نفسه: ص ٣٩.

ناقضٌ للوضوء.

تاسعاً: ما ورد من قوله: جعفر بن محمّد عن أبيه (عليهما السلام) أنّه كان لا يتوضأ من الدم إلّا دماً يقطر أو يسيل[١].

عاشراً: ما ورد من قوله عن علي (عليه السلام) أنّه رعف في الصلاة وهو يصلّي في الناس، فأخذ بيد رجلٍ فقدّمه، ثمّ خرج فتوضأ ولم يتكلّم، ثمّ جاء فبنى على صلاته ولم يرَ لذلك بئساً[٢].

الحادي عشر: ما ورد من قوله عن (عليه السلام) قال: ((**كنت رجلاً مذائاً فاستحيت أن اسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله) لمكان فاطمة ابنته (عليها السلام) لأنّها عندي، فقلت للمقداد: يمضي ويسأله، فسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الرجل الذي ينزل المذي من النساء، فقال: يغسل طرف ذكره وأنثييه، ويتوضأ وضوئه للصلاة**))[٣].

وكذلك غيرها الكثير من الموارد التي يمكن استكشافها، والوقوف عليها من خلال الاستقراء والتتبع لما ورد من الروايات في معظم الأبواب الفقهية من الكتاب.

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٠ - ٤١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

الاعتراض الخامس:

أنّ الكتاب مروي عن طريق موسى بن إسماعيل عن أبيه، عن جدّه الإمام الكاظم (عليه السلام)، وموسى بن إسماعيل لم يُذكَر بتوثيق ولا مدح في كتب الرجال، وبالتالي فلا اعتبار بمروياته.

نعم، طُرِحت عدّة وجوه لإثبات وثاقته:

الوجه الأوّل: ما ذهب إليه سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره)، من خلال إدراجه في ضمن التوثيق العام القائل بوثاقة كلّ من وقع في أسناد كامل الزيارات مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين (عليهم السلام)، والرجل ممّن وقع في أسناد كامل الزيارات فيشمله هذا التوثيق العام[1].

إلا أنّه يمكن أن يورد عليه بأمرين:

الأمر الأوّل:

عدوله (قدس سره) عن هذا المبنى الواسع الشامل لمئات الرّواة إلى مبنى أضيق منه، مقتصر على (٣٢) من الرّواة وهم المشايخ المباشرون، وبالتالي فيختلف الأمر باختلاف موقع موسى بن إسماعيل بالنسبة إلى ابن قولويه.

(١) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٢.

الأمر الثاني:

كون الصحيح ما أُشير إليه من أنّه لا علاقة له بجميع مشايخه أيضاً[١].

ويعضد هذا الأمر الثاني أنّنا بحثنا في أسماء كلّ من وقع في أسانيد كامل الزيارات في طبقة مشايخ ابن قولويه، والبالغ تعدادهم (٣٢) شخصاً، فلم نجد ذكراً لموسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليه السلام) فيهم، بل أكثر من ذلك، فإنّ عدم شيخوخة موسى بن إسماعيل المباشرة لابن قولويه (رحمه الله) هو الصحيح وهو مقتضى الطبقة؛ حيث أنّ موسى بن جعفر (عليه السلام) استشهد سنة (١٨٣) للهجرة، فمن الطبيعي أن يتوفّى ولده إسماعيل بعد ذلك بأربعين إلى خمسين عاماً، أي ما بين (٢٢٠ إلى ٢٣٠) للهجرة.

ومن الطبيعي أن يتوفّى موسى بن إسماعيل بعد ذلك بأربعين إلى خمسين عاماً، أي ما بين (٢٧٠ إلى ٢٨٠) للهجرة، أو حتّى على أكثر تقدير (٢٩٠) للهجرة، وهذا هو الأقرب؛ لأنّ محمّد بن محمّد بن الأشعث روى الكتاب عن موسى بن إسماعيل، وحدّث به سنة (٣١٤) للهجرة في مصر، وأمّا ابن قولويه فقد توفّي في سنة (٣٦٨) للهجرة.

وبالتالي، فإن أمكن الرواية أو الشيخوخة فإنّها تكون لمحمّد بن

(١) ينظر: السيد محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٠، السيد السيستاني/ قاعدة لا ضرر ولا ضرار: ص ٢١.

محمّد بن الأشعث لابن قولويه، أمّا شيخ محمّد بن محمّد بن الأشعث وهو موسى بن إسماعيل في المقام فتبعده الطبقة جدّاً عن إمكانية صيرورته شيخاً مباشراً لابن قولويه، وبالتالي ففرق الطبقة واضح جدّاً.

بل أكثر من ذلك، نعتقد أنّ البعد الجغرافي أيضاً واضح، فإنّ موسى بن إسماعيل ومحمّد بن الأشعث كانوا في مصر، وابن الأشعث حدّث في الكتاب في مصر، وابن قولويه كان في بغداد، ولم يصل كتاب الجعفريات إلى بغداد كما نعتقد إلّا بواسطة سهل الديباجي، الذي كان بغدادياً وكان ساكناً في درب الزعفراني في بغداد، والذي سمع منه التَلعكبري بها سنة (٣٧٠) للهجرة، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)[1].

فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنّ الصحيح هو ما ذُكِر من أنّه لا علاقة لموسى بن إسماعيل بالشيخوخة المباشرة لابن قولويه.

نعم، نعتقد بأنّ السيّد الخوئي (قدس سره) إنّما كان يريد الإشارة إلى وقوع موسى بن إسماعيل في عموم أسانيد كامل الزيارات، وبالتالي حيث أنّه في بداية الأمر قبل العدول يبني على أنّ مجرد الوقوع في جميع

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٢٧ الرقم ٦١٣٨.

أسانيد كامل الزيارات التي تنتهي إلى المعصوم (عليه السلام) ويعتبره أمارة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، فجعل ذلك أمارة على وثاقة موسى بن إسماعيل، حيث أنّه فعلاً قد وقع في بعض روايات كامل الزيارات، وتحديداً في أسناد بعض زيارات النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)[1].

الوجه الثاني: أنّه يمكن استفادة توثيقه من خلال كلام ابن طاووس (رحمه الله) في كتاب الإقبال، حيث قال: ((ورأيت ورويت من كتاب الجعفريات وهي ألف حديث، بإسناد عظيم الشأن إلى مولانا موسى بن جعفر، عن مولانا جعفر بن محمّد، عن مولانا محمّد بن علي، عن مولانا علي بن الحسين، عن مولانا الحسين بن علي، عن مولانا علي بن أبي طالب (عليهم السلام)))[2].

ويمكن تقريب وجه الاستفادة لوثاقة موسى بن إسماعيل أنّ قوله: (عظيم الشأن) مسوق لمدح إسماعيل وابنه موسى ومحمّد بن الأشعث، لا الذين فوقهم (صلوات الله عليهم)[3].

إلا أنّه مع ذلك فقد أُجيب عن هذا التقريب باستفادة التوثيق لهؤلاء الثلاثة بالقول: ((إنّ ظاهر سياق العبارة وإن كان يقتضي كونها في مقام مدح من وقعوا في السند قبل الإمام موسى بن جعفر (عليهما السلام)،

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢٠ فارسي.

(٢) ابن طاووس، إقبال الأعمال: ص ٢٤٨.

(٣) ينظر: المحدّث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ١/ ٢٨.

ولكن توصيف السند بأنّه (عظيم الشأن) بلحاظ هؤلاء بعيدٌ؛ فإنّه يوصف به السند المشتمل على جمع من الأعاظم الذين لهم مكانة عليا في العلم والدين، ومن المؤكد أنّ هؤلاء لم يكونوا بهذه المثابة، فالمظنون قوياً أنّه أراد مدح من فوقهم من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)))[1].

وهذا الكلام وجيه، فإنّ الانتقال بالراوي من مرحلة الإهمال أو المجهولية إلى مرحلة عظم الشأن من دون مقدمات وسمات سابقة، تجعله يترقى المراتب مرتبة تلو الأخرى، فهو بعيد حصوله لمجرد توصيف لبعض الأعلام.

ونضيف على ما تقدم أنّه حتّى على تقدير ابن طاووس (رحمه الله) الإشارة إلى حال ووثاقة إسماعيل وابنه موسى ومحمّد بن الأشعث من خلال تعبيره عن السند بكونه (عظيم الشأن)، ولكن من الواضح أنّ هذا التعبير منه لا يورث الاطمئنان لوثاقة هؤلاء الرجال، خصوصاً مع بعد الفترة الزمنية بينه وبينهم، والتي تصل إلى أكثر من أربعة قرون.

وبالتالي، فمن حقّنا أن نتساءل من أين اجتمعت لديه القرائن والشواهد والمؤيّدات التي تورث الاطمئنان بوثاقة هؤلاء على المباني العقلائية بحيث يكون اطمئناناً موضوعياً إلى حدٍ ما؟

وإذا كانت هذه القرائن والشواهد والمؤيّدات قد توفّرت لديه، فكيف غابت عن هذه القرائن إن وجدت عن الأعلام المحققين

(١) محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٠ - ١٦١.

المدققين في علم الرجال من المتقدّمين، ومن هم أعلى درجة في التحقيقات الرجالية وأقرب زمناً لأحوالهم، وأسهل منه وصولاً إلى الاطمئنان بأحوالهم ووثاقتهم؟

فالنتيجة: أنّ ما ذكره ابن طاووس (رحمه الله) إن لم يكن المراد منه الإشارة إلى ما في السند من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وكونهم عظماء الشأن، فإنّه لا يورث الاطمئنان بوثاقة إسماعيل ولا ابنه موسى ولا محمّد بن الأشعث.

الوجه الثالث: من خلال القول بأنّ ابن الغضائري ذكر في ترجمته سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجي، وأنّه كان ضعيفاً يضع الأحاديث، ويروي عن المجاهيل، ولا بأس بما رواه من الأشعثيات وبما يجري مجراها ممّا رواه غيره[1].

والأشعثيات هي الجعفريات واعتبار رواية الديباجي لها يفيد ضمناً اعتبار السند الذي رواها به، والذي هو متضمّن لمحمّد بن محمّد الأشعث الذي يروي عنه مباشرةً، وموسى بن إسماعيل الذي يروي عنه محمّد بن محمّد بن الأشعث، وإسماعيل بن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، وبذلك تتحقق وثاقة هؤلاء الأفراد.

(١) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٧ الرقم ٦٦.

ولكن يمكن الإجابة عن هذه المحاولة من خلال جملة أمورٍ:

الأمر الأوّل:

أنّها محاولة مبنائية قائمة على اعتبار كتاب الضعفاء لابن الغضائري، ونحن وإن ذهبنا إلى صحّة نسبة الكتاب الذي بين أيدينا إلى ابن الغضائري، وبالتالي ضرورة الأخذ لما يضمّه سواء من التضعيفات أو من غيرها من المعطيات الرجالية الأخرى، ومن الواضح أنّ اعتبار محتواه على كلا النمطين من المحتوى محل خلاف شديد بين أعلام الفن وأهل الرجال.

الأمر الثاني:

أنّ ما وقعت الإشارة إلى عدم البأس به من الجعفريات إنّما هي نسخة الجعفريات أو الأشعثيات برواية الديباجي، والتي هي النسخة التي وصلت إلى الشيخ الطوسي وإلى النجاشي، ولهم إليها طريق بل طرق تقدّمت، ولكن هذه النسخة لا وجود لها الآن بين أيدينا، وما هو الموجود بين أيدينا في الوقت الحالي وهو المطبوع والمحقق، إنّما هي نسخة ابن السقا، عن طريق محمّد بن محمّد بن الأشعث، عن طريق موسى، عن طريق إسماعيل، عن طريق الإمام الكاظم (عليه السلام)، وبقية الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، ومن الواضح أنّ هذه النسخة لم تكن هي موضوع كلام ابن الغضائري، فبالتالي لا فائدة تترتب على كلام ابن

الغضائري في الوقت الحالي.

ولكن الإنصاف أنّه يمكن أن يُستفاد وثاقة كلّ من إسماعيل وموسى ومحمّد بن الأشعث من مقالة ابن الغضائري هنا بتقريب: أنّ عدم البأس هذا يشير بوضوح إلى الوثاقة أو الوثوق بمرويات محمّد بن الأشعث وموسى بن إسماعيل وإسماعيل بن الإمام الكاظم (عليه السلام) فيما يرويه عنهم الديباجي في الجعفريات وغيرها؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأوّل:

ما ورد في ذيل كلام ابن الغضائري في قوله: (وما يجري مجراها)، فإنّه إشارة إلى أنّ الوثوق بصدور ناشئ من الرواة لا الروايات، كما هو واضح.

الأمر الثاني:

أنّه يبعد أن يكون اعتبار المرويات بقرائن خارجية؛ وذلك لقرب العهد بين الاثنين تقريباً، والذي لا يتعدى القرن بقليل بل أقل من ذلك، فإنّ ابن الغضائري توفّي تقريباً سنة (٤١٣) للهجرة، وكان الرجل قد اخترم (أي توفي) قبل الأربعين، وبالتالي من الطبيعي أن تكون سنة ولادته قريب من سنة (٣٧٠ إلى ٣٧٥) للهجرة.

بينما الديباجي كان في بغداد وتحديداً في درب الزعفراني، وسمع

منه التَلعكبري بها سنة (٣٧٠) للهجرة، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي كما تقدّم، وابن الغضائري بغدادي أيضاً، فبالتالي لم يكن يفصله عن سهل الديباجي ومعرفة أحوال سهل الديباجي إلّا عقد أو عقدان من الزمان، وبالتالي فلعلّه سمع هذا التقييم من والده الغضائري.

وعليه: فالأقرب البناء على اعتبار مرويات محمّد بن الأشعث وموسى بن إسماعيل ووالده إسماعيل بناءً على كلمات ابن الغضائري.

نعم، هذا الاعتبار للمرويات لا يتمّ في حال ما إذا وُجِد معارض لهذا الكلام، بل وجدنا الإشارة من النجاشي بأنّه لا بأس بالديباجي، وسكوتهم عن إسماعيل ابن الإمام موسى الكاظم حينما ترجم له الأعلام.

الاعتراض السادس:

أنّ إسماعيل ابن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، والذي هو أصل الكتاب ويرويه عن أبيه (عليه السلام)، لم يرد في حقّه توثيق مع تعرض الأعلام لترجمته، فقد ترجم له الشيخ الطوسي في فهرسته بالقول: ((إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، سكن مصر وولده بها، وله كتب يرويه عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) مبوّبة، منها: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم،

كتاب الحج، كتاب الجنائز، كتاب النكاح، .....))[١].

وكذا تعرّض النجاشي (رحمه الله) لترجمته ولم يزد على ما قاله الشيخ الطوسي[٢].

إلا أنّه قد قيل في الإجابة عن هذا الاعتراض ما حاصله:

أنّه وإن لم يصرّح أعلام الفن بوثاقة إسماعيل، ولكن هناك توثيق عام منشؤه الشيخ المفيد (قدس سره)، حيث قال: ((أنّ لكل من أولاد الإمام الكاظم (عليه السلام) فضلاً ومنقبةً مشهورةً))[٣].

وهذا الكلام مطلقٌ، وبالتالي فبإطلاقه يشمل جميع أولاد الإمام الكاظم (عليه السلام) ومنهم إسماعيل، كما هو واضح.

ولكن هذا الوجه ليس بتامٍ؛ وذلك لأنّ معنى الفضل قد يُطلق ويُراد به الجانب العلمي، كما هو معروف في توصيفات طلبة العلم، وقد يُطلق ويُراد به الجانب العقائدي أو الأخلاقي أو الاجتماعي أو الإنساني، وبالتالي فيكون حمله على خصوص المعنى العلمي وتحديداً الوثاقة في الحديث فهو حملٌ بعيدٌ، لا يُصار إليه إلّا بقرينة ولا قرينة في المقام، خصوصاً وأنّ أولاد الأئمّة (عليهم السلام) كانت لهم منزلة عقائدية

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٥ - ٤٦ الرقم ٣١.
(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٦ الرقم ٤٨.
(٣) المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢٤٦.

وروحية خاصّة من قبل الآخرين، تجعل حمل الكلام على خصوص الوثاقة في الحديث ليس بقريب.

وأمّا المنقبة فمن الواضح أنّها بعيدة عن الحمل على الوثاقة في الحديث، بل هي أقرب جدّاً للفضائل الأخلاقية والإنسانية والعقائدية.

فالنتيجة: أنّه لا يمكن استفادة وثاقة إسماعيل من كلمات الشيخ المفيد (قدس سره) وإن أمكن استفادة اعتبار مرويات الرجل من كلمات ابن الغضائري، مضافاً إلى ولده موسى ومحمّد بن الأشعث طالما لم يرد فيهم تضعيف أو اعتراض على الوثاقة من باقي الأعلام، والذي لم يرد.

الاعتراض السابع:

وحاصل هذا الاعتراض يتمحور حول فكرة عدم التطابق في ما بين أيدينا من الكتاب مع وصف الكتاب من قبل الأعلام المتقدمين، فالمتتبّع لسمات نسخة الأصل من جهة ما ذكره الأعلام من المتقدّمين كالشيخ الطوسي والنجاشي (قدّس سرّهما) في وصفهما للكتاب، يجد أنّ الأوصاف التي أطلقوها على الكتاب لا تطابق مع ما بين أيدينا من الكتاب أي نسخة ابن السقا الواصلة إلى يد المحدّث من بلاد الهند، ومن ثمّ وصلت إلينا عن طريق المحدّث النوري بتقريب:

أنّ الجعفريات الموجود بأيدينا مشتمل على كتاب الجهاد، وكتاب التفسير، وكتاب النفقات، وكتاب الطب، وكتاب المأكول، وكتاب غير

مترجم، وهذه الكتب غير موجودة فيما أورده النجاشي والشيخ الطوسي من كتب الجعفريات، وكتاب الطلاق موجود فيما ذكراه ولكنّه غير موجود فيما هو عندنا.

وبالتالي، فمن المطمأن به أنّهما متغايران، ولا أقل من أنّه لم يثبت الاتحاد، وحيث أنّه لا طريق لنا إلى إثبات ذلك، فبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب بوجه[1].

إلا أنّه قد لوحظ على هذا الكلام بعدّة وجوه:

الأوّل:

أنّ اختلاف نسخ الكتاب الواحد بالزيادة والنقصان كان أمراً متداولاً في مؤلّفات السابقين، وقلّما يوجد كتاب تتفق جميع نسخه، حتّى أنّ كتاب الكافي وهو أشهر كتب الإمامية لم يسلم من هذا الاختلاف بين نسختي الصفواني والنعماني، بل يظهر بمقايسة النسخ الموجودة بأيدينا إلى ما نُقِل عنه في كتاب التوحيد للصدوق والتهذيب للشيخ ووجود الاختلاف بين نُسخنا ونسختيهما.

وبالجملة: الاختلاف بالزيادة والنقيصة لا يوجب سلب الاعتماد من النسخ المختلفة.

(١) ينظر: الخوئي، مباني تكملة المنهاج: ١/ ٢٢٧.

الثاني:

أنّ كون عدد الكتب المذكورة في الفهارس لبعض المصنّفات أقل من عدد الكتب المعنونة في النسخ المتداولة منه، لا يدل على التغاير بينهما؛ فإنّه ربّما يسقط أو تسقط أسامي لبعض الكتب عند عدّها في الفهارس.

مثلاً: كتاب الكافي يشتمل على كتاب القضايا والأحكام، ولم يُذكَر في عداد كتبه في كتاب الحج[١]، ويشتمل أيضاً على كتاب العِشرة ولم يُذكَر في عداد كتبه في فهرست الشيخ[٢].

فهل يمكن أن يعد ذلك دليلاً على تغاير الكافي الموجود بأيدينا مع ما هو المذكور في الفهارس؟

وفي المقام يمكن أن يكون عدم ذكر كتاب الجهاد والتفسير والكتاب غير المترجم في عداد كتب الجعفريات في فهرستي الشيخ والنجاشي من هذا القبيل، لا سيما أنّه لا يظهر كونهما بصدد حصر الكتب التي اشتملت عليها الجعفريات، فقد قال النجاشي في ترجمة إسماعيل بن موسى بن جعفر: وله كتب يرويها عن أبيه عن آبائه، منها: كتاب الطهارة، إلى آخره، ومثلها عبارة الشيخ (ﷺ): ولا دلالة

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٧٧.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٩٤.

فيهما على الحصر كما هو واضح[١].

ويحتمل في خصوص كتاب التفسير أن يكون من مرويات موسى بن إسماعيل وقد تمّ إدراجه في الجعفريات لاحقاً، فإنّ له كتاباً في ذلك كما ذُكِر في ترجمته[٢].

والحاصل: أنّ سقوط أسامي بعض الكتب من الفهارس أمرٌ شائعٌ لا يصح أن يتّخذ بديلاً على اختلاف النسخ المتداولة مع ما ذكر في الفهارس.

الثالث:

أنّ اختلاف ما في الفهارس من عناوين الكتب مع ما هو الموجود في النسخ المتداولة للمصنّف، ربما ينشأ من ذكر بعض المقاطع في نسخ المفهرسين بعنوان كتاب مستقل، وفي النسخة الواصلة إلينا بعنوان باب من كتاب آخر أو بالعكس.

ومن أمثلة ذلك أنّ الشيخ (قدس سره) في الفهرست[٣] عدّ في عداد كتب التهذيب كتاب الأطعمة والأشربة، مع أنّ المذكور في التهذيب المتداول هو باب الذبائح والأطعمة، وما يحلّ من ذلك وما يحرم منه في ضمن

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٢٦، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٤١٠.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٤٧.

كتاب الصيد والذبائح.

وفيما هو محل البحث ذكر الشيخ كتاب الديّات في ضمن كتاب الجعفريات، مع أنّ النجاشي لم يذكره وهو مذكور في النسخة الموجودة بأيدينا بعنوان باب الديّات في ضمن كتاب الحلول[١].

وبذلك يوجّه أيضاً ذكرهما لكتاب الطلاق، مع أنّه لا يوجد بهذا العنوان في نسختنا، بل المذكور فيها أبواب متعدّدة بعناوين مختلفة في أحكام الطلاق في ضمن كتاب النكاح[٢].

وهكذا يمكن أن يوجّه ذكر كتاب النفقات في نسختنا[٣]، مع عدم ذكره في فهرست الشيخ وكتاب النجاشي، فإنّ الظاهر أنّه كان مذكوراً في نسختيهما بعنوان باب النفقات وهو الأنسب؛ لإيراده في وسط أحكام النكاح، وهكذا يحتمل أن يكون كتاب الطب والمأكول مذكوراً في نسختيهما باعتبار كونه باباً من كتب السّنن والآداب.

وجدير بالذكر أنّ النسخة الواصلة إلينا من الجعفريات مختلفة الترتيب، فقد وردت في آخر كتاب الطهارة[٤] أحاديث لا علاقة لها بعنوان الباب التي أدرجت تحته، بل لا علاقة لمعظمها بكتاب الطهارة،

(١) ينظر: الجعفريات: ص ١٢٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص١١١ وما بعدها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص١٠٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣١.

وأيضاً معظم النصف الثاني من التفسير[١]، ولا يرتبط بهذا العنوان وفي آخر كتاب الرؤيا[٢] أحاديث لا صلة لها بالموضوع، وجاء في آخر الكتاب قسم من كتاب السنن، مع أنّ هذا الكتاب مذكور قبل كتاب التفسير والجنائز والدعاء والكتاب غير المترجم وكتاب الطب والمأكول والرؤيا.

وكيف كان، فقد ظهر ممّا تقدّم أنّ الاختلاف الملحوظ في عدد كتب الجعفريات بين ما هو مذكور في الفهارس، وما يوجد في النسخة الواصلة إلى المتأخّرين، لا يصلح أن يُجعل شاهداً على التغاير كما رامه السيّد الخوئي (قدس سره)[٣].

وما ذكر من الكلام في المقام وجيه جدّاً، وهي تامّة في محلّها، ولكن المشكلة الكبرى في أنّ كتاب الجعفريات قد ارتبط عدم ذكر بعض الأبواب مع اختلاف في عدد الرّوايات بين النسخ وما أُشير إليه عند المتقدّمين بما نسبته (٤٠٪).

فبالتالي، لو كنّا نحن وأسماء الأبواب فقط، لأمكن توجيه الأمر بما ذُكِر، ولكن حيث أنّه كان منضمّاً إليها تفاوت كبير في الروايات، فبالتالي يشكل أمر الاطمئنان بأنّ بأيدينا من نسخة من كتاب

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٨.

(٣) ينظر: محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٢ - ١٦٤.

الجعفريات مطابق لما في نسخة الأصل فلاحظ.

إلا أنّه مع ذلك فقد يُستشهد على صحّة النسخة الموجودة بأيدينا من الجعفريات وتطابقها مع نسخة الأصل، من خلال وجهٍ فنّي كثر الحديث فيه في الأبحاث المتقدّمة، ألا وهو أنّ هناك كتاباً قديماً اسمه الجعفريات، وقد كان محطّ اهتمام الخاصّة والعامّة، وقد نقلوا عليه طول مسيرة الألف عام الأخيرة من مسيرته التاريخية كلٌّ من أعلام الخاصّة والعامّة، وقد وصلت إلينا نسخة منه.

فهنا يمكن أن نستفيد من نقولات التي نُقِلت من الكتاب من أصحابنا وغير أصحابنا، ومقارنتها مع ما هو الموجود بين أيدينا من الكتاب، فبالتالي إذا ما تطابقت هذه الموارد المنقولة مع ما بين أيدينا من النسخة، أمكن حينئذٍ الحديث عن صحّة النسخة التي بين أيدينا ومطابقتها مع نسخة الأصل.

وفي الحقيقة هذه طريقة جديدة ومهمّة وحيوية جدّاً وعلمية، ويمكن أن تبعث الاطمئنان بالمطابقة بأوضح صورة علمية، ولكنّها تحتاج إلى مزيد عناية وصرف جهد كبير في المطابقة؛ وذلك لأنّ الأعم الأغلب من الكتب التي يُراد إثبات مطابقة نسختها الواصلة إلينا مع نسخة الأصل مليئةٌ بالرّوايات، فأقلّها ما يتجاوز الألف رواية، وبعضها يتجاوز الألفين، وبعضها أكثر من ذلك.

فبالتالي، القيام بعملية المطابقة بنفسها إنّما هي دراسة مقارنة

طويلة الأمد، وحيث أنّ الأعلام المتقدّمين لم يعتمدوا هذه الفكرة، بل حتّى على مستوى أساتذتنا فضلاً عن أساتذتهم وأساتذة أساتذتهم؛ فلذلك يجد الباحث نفسه أمام تاريخ شحيح بمثل هذه الدراسات المقارنة.

ونعتقد بأنّه ما دامت عجلة البحث والاستقراء قد دارت لاستحصال حالة التطابق بمعية هذه الدراسات المقارنة، فسوف تكون لدينا بعد عقد أو عقدين من الزمان دراسات مقارنة تُعنى بهذه الجهة من الكتب والمطابقة.

وبالعودة إلى محل الكلام فنحن أمام (١٦٦٧) رواية في النسخة الواصلة إلينا، فقد أُجريت مقارنة لجملة من الموارد، تعدّى بعضها العشرة موارد والخمسة عشر مورد، والباب مفتوح على إمكانية استحصال موارد جديدة، ولكن مسألة الانتقال من صحّة ومطابقة هذه الموارد إلى القول بالتطابق بين النسختين، نعتقد بأنّه يحتاج إلى مزيد عناية ومؤونة، لكن مع ذلك ما قُدِّمت من موارد مطابقية وأثبت الاستقراء والدراسات المقارنة التطابق، فإنّ فيها إشعاراً واضحاً لصحّة ما بأيدينا مقارنة مع نسخة الأصل.

ولكن مع ذلك تبقى القيمة الاحتمالية لهذه الموارد بحاجة إلى مزيد عناية واستقراء، فكلّما زادت هذه الموارد، كلّما زادت النسبة المئوية لاحتمال المطابقة فيما بين أيدينا من النسخة مع نسخة الأصل، وهذا

المطلب سيّال يمكن أن يستفاد منه في كلّ كتاب يرد بحقّه شكٌّ في مطابقة النسخة الواصلة إلينا منه مع نسخة الأصل الصادرة من المؤلّف، أو التي وصلت إلى يد الأعلام المتقدّمين أو حتّى المتأخرين ونقلوا عنها.

ولا بدّ من الإشارة في نهاية هذا الكلام إلى أنّ بروز هكذا وجوه فنّية في علم الرجال، وتحديداً في البحث في اعتبار الكتب والنسخ للكتب الروائية الفقهية لهو فتح جبّار؛ فإنّه لم يُتعارف بين الأعلام الحديث بهذه اللغة العلمية الدقيقة جدّاً، بل مع الأسف كانت لغة التعميم والعموم طاغية حتّى على الوجوه الفنّية، فعادةً ما يُنظر إلى الكتاب من خلال مقدّمته أو من خلال حسن الظنّ بأحد الأعلام الذي وصفه بوصفٍ كان منتزعاً من مورد هنا أو مورد هناك أو موردين أو ثلاثة أو ما يشيع وما يشتهر عن الكتاب.

ومن الواضح بأنّ الانتقال من هذه الطريقة إلى الطريقة التي تقدّمت من الاستقراء والدراسات المقارنة، لهو نقلة نوعية في تحقيق في مسائل علم الرجال وإن كانت تحتاج إلى وقت طويل وجهد أطول، وأكثر مقارنة بالوجوه السابقة المبنية على التعميم، ولكنّها تورث الاطمئنان عند عموم ونوع الباحثين، ويقل الإشكال عليها كثيراً، بل لا يمكن الإشكال عليها إلّا من خلال نفس المنهج، وهو الاستعانة بالاستقراء والدراسات المقارنة.

وأمّا بخصوص كتاب الجعفريات، فنعتقد بأنّ ما استقرئ من

موارد مؤشّر أوّلي لإمكان التطابق، وأمّا الوصول إلى حالة الاطمئنان بالتطابق، فهو مرهون بزيادة سعة ودائرة الاستقراء والمقارنة، والموارد المتطابقة المنقولة من الأعلام مع ما بين أيدينا من النسخة، مع ملاحظة الفرق الذي أُشير إليه في تعداد الروايات والذي يبلغ (٤٠٪).

الاعتراض الثامن:

في الحقيقة هذا الاعتراض يسلّط الضوء على جهة مهمّة في كتاب الجعفريات، وخصوصاً في النسخة الواصلة إلينا وهي نسخة ابن السقا، وطالعنا كلمات الأعلام في المقام، فوجدنا بأنّهم كثيراً ما حاولوا التفصّي عن هذا الإشكال من خلال رد موضوعه، وموضوع الإشكال في المقام إنّما هو الاعتراض على أنّ رواة النسخة الواصلة إلينا وهي نسخة ابن السقا من الجعفريات هم من العامّة، وبالتالي مقتضى الصناعة والقاعدة بأنّهم ما دام لم يثبت لهم توثيق من طرقنا وفي كتبنا فلا يعدّون معتبري الرواية.

ومن هنا قُرّب هذا الاعتراض بالقول:

لا ريب في أنّ النسخة الواصلة إلينا نسخة ابن السقا من مرويات العامّة، فراويها عن محمّد بن محمّد بن الأشعث هو أبو محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عثمان الواسطي ابن السقا، الذي تكرّر اسمه في بداية جملة من أحاديث الكتاب، وقد أضاف إليه بعض الروايات عن غير

طريق محمّد بن محمّد بن الأشعث[١].

والرجل ترجم له الذهبي ووصفه بأنّه الإمام الحافظ الثقة الرّحال، وحكى عن السلفي أنّه اتفق أنّه أملى حديث الطائر المشوي الوارد في فضيلة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، فلم تحتمله أنفسهم - أي أهل واسط -، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته لا يحدّث أحداً من الواسطيين؛ ولهذا قلّ حديثه عندهم، وقد مات سنة (٣٧٣ أو ٣٧١) للهجرة[٢].

والراوي عن ابن السقا هو أبو الحسن أحمد بن المظفّر بن يزداد العطّار، وهو أيضاً من رجال العامّة، وقد ذكر الذهبي اسمه في ترجمة ابن السقا[٣].

والراوي عن ابن العطّار اثنان، أحدهما أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الواسطي الجمّازي أو الجمّاري، الذي ترجم له الذهبي وقال: هو راوٍ مسند، مسدّد ،عن أحمد بن المظفّر العطار، وثّقه المحدث خميس، توفي في حدود سنة ٥٠٠ [٤].

والراوي الثاني عن ابن العطّار هو علي بن محمّد بن الطيب

---

(١) ينظر: الجعفريات: ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦/ ٣٥٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩/ ٢٤٥.

الجلابي الواسطي صاحب تأريخ واسط، والراوي عن الجمّاري والجلابي هو ابن الأخير أبو عبد الله محمّد بن علي بن محمّد بن الطيّب بن الجلابي الواسطي المالكي المغازلي المعدل الشروطي، هكذا ذكره الذهبي وقال: قال السمعاني: أنّ ظاهره الصدق والأمانة، ولكن كان الأخلاقي يرميه بأنّه حكى سماعة شيئاً لم يسمعه، وقد مات سنة ٥٤٢ [1].

ويُضاف إلى ذلك ما ترجم به عبد السلام ابن عبّاس الوجيه لابن الأشعث الكوفي (المتوفّى سنة ٣١٤ للهجرة) في معجم رجال الاعتبار، حيث قال:

قال في الطبقات: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، أبو الحسن، نزيل مصر، روى عن موسى ابن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد الباقري، عن أبيه، عن جدّه، وعنه ابن علي الحافظ محمّد بن عبد الله محمّد المعروف بالسقاء، وأنكروا عليه تشيّعه وروايته أحاديث المناقب.

قال ابن الجوزي في خطبة الأربعين الجزرية:

فأردت جمع أربعين حديثاً عن رواية أهل البيت الطيّبين الطاهرين، حشرنا الله في زمرتهم وأماتنا على محبّتهم من الصحيفة التي

---

(١) ينظر: المصدر السابق: الجزء ٢٧ ١٧٣، محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٦٨ - ١٦٩.

ساقها الإمام الحافظ ابن علي، ثمّ قال بعد إيراد حديث الأربعين: وهذا ما أردت انتخابه من الصحيفة المذكورة المنسوبة إلى السيّد الكبير موسى بن إسماعيل والراوي عنه محمّد بن محمّد بن الأشعث كان بمصر، خرج لابن الأشعث السيّد أبو الطالب والمرشد لله وولده الشريف الجرجاني من آثار الأشعثيات[١].

وكما أشار إليه غير واحدٍ بهذه الصفة كالخطيب البغدادي (المتوفّى ٤٦٣ للهجرة) في تاريخ بغداد[٢].

وبناءً على ذلك فلا يمكن الاطمئنان بأخبار مروية بمثل هذا السند.

ويؤيّد ذلك:

(أي من آثار كون الرجال ورواة الكتاب من العامّة) ورود جملة من الأحكام الشرعية في الكتاب موافقة للعامّة مخالفة للخاصّة، على سبيل المثال: ناقضية خروج الدم للوضوء، وهو عند العامّة بخلاف أصحابنا، ومنها أنّ حكم من يمني هو غسل طرف ذكره وأنثييه ويتوضّأ وضوءه للصلاة، وهذا ما ذهب له العامّة وخلاف إجماع الخاصّة، وجملة أخرى من الأحكام الموافقة للعامّة والمخالفة للخاصّة،

(١) ينظر: عبد السلام بن عبّاس الوجيه، معجم رجال الاعتبار: ١/ ٢٩٩.
(٢) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٩/ ١٢٣، ٣/ ٤٩.

أشرنا إلى بعضها فيما تقدّم من الكلام، وللملاحظ أن يلحظها مع ملاحظة عموم الكتاب.

المختار النهائي في المقام:

أنّه لا يمكن الاعتماد على ما ورد من روايات في النسخة التي بأيدينا من كتاب الجعفريات أو الأشعثيات كدليل مستقل للتأسيس في المسائل الفقهية؛ وذلك للاعتراضات الكثيرة المتقدّمة التي تمنع من حصول الاطمئنان بمطابقة ما بين أيدينا من نسخة الكتاب مع نسخة الأصل.

نعم، إنّ عدم دليلية هذا لا يمنع من الاستعانة بما ورد فيه من روايات للتأييد والتعضيد للمطالب الاستدلالية، أو إخراج هذه الروايات كشاهد على الكلام دون الأكثر من ذلك.

خاتمة في أمور:

الأمر الأوّل:

الشهيد الأوّل ومختصر الجعفريات:

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشهيد الأول (طاب ثراه) (المستشهد سنة ٧٨٦ للهجرة) يعتبر من المحطّات المهمّة في مسيرة كتاب الجعفريات؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأوّل: نقله عن الكتاب في كتبه في غير موردٍ وغير كتابٍ.

الأمر الثاني: قيامه باختصار الكتاب، ومختصره قد وصل إلينا عن طريق من نقله من خطّه على تفصيل يأتي.

أمّا الكلام في الأمر الأوّل:

فبعد تتبع كلمات الشهيد الأوّل (طاب ثراه) في مجموع كتبه، وجدنا أنّه نقل من كتاب الجعفريات في عدّة موارد، منها:

١- ما رواه في أحكام الجهاد والمرابطة، وتحديداً فيما يُستحب من الدعاء عند التقاء الصفّين، نقلاً للمأثور عن النّبي (صلى الله عليه وآله) وهو: **اللّهم منزل الكتاب، سريع الحساب، مجري السحاب، أهزم الأحزاب**[1].

(١) ينظر: الشهيد الأوّل، الدروس الشرعية: ٢/ ٣٢ هامش رقم ١.

٢- ما رواه في الاستطابة المطلقة في كتاب ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، وتحديداً في استطابة الخلوة[١].

٣- ما رواه عنه في مبحث غسل الوجه من كتاب ذكرى الشيعة، حيث صرّح بأنّه يروي عن الجعفريات أنّه (صلى الله عليه وآله) قال: **أمرني جبرئيل عن ربّي أن أغسل فَينكي الوضوء**، وهما جانبان العَنفقة أو طرف اللَحيين[٢]، وغيرها من الموارد التي يطول الكلام باستعراضها وذكرها.

وأمّا الكلام في الأمر الثاني:

فالأصل أنّ الشهيد الأوّل (طاب ثراه) بعد أن نقل الشيء الكثير من كتاب الجعفريات، قام باختصار الكتاب، وكان مقدار المختصر يقرب من ثلث الكتاب الذي بأيدينا، وتحديداً بحسب استقرائنا كان يضمّ (٥٢٨) رواية من أصل (١٦٦٧) رواية واصلة إلينا، أي ما نسبته (٣٢٪) من مجموع الواصل إلينا من الكتاب.

وقام الشيخ منتجب الدّين محمّد بن علي الجباعي -جدّ الشيخ البهائي- بكتابة المختصر عن خط الشهيد الأوّل (طاب ثراه)، ووصل إلينا هذا المختصر في ضمن مجموعة الشيخ شمس الدين الموجودة في طهران، حيث قال المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه: ((وعندي مجموعة

(١) ينظر: الشهيد الأوّل، ذكرى الشيعة: ١/ ١٦٠ هامش ٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢٦.

شريفة كلّها بخط الشيخ الجليل صاحب الكرامات شمس الدّين محمّد بن علي الجباعي، نقلها كلّها من خط شيخنا الشهيد (طاب ثراه)، وممّا فيها ما اختصره من هذا الكتاب الشريف - أي الجعفريات - ، ويقرب من ثلث هذا الكتاب، وكتب في آخر الأوراق التي فيها هذه الأخبار، كتب: يقول محمّد بن علي الجباعي: إلى ها هنا وجدت من خط الشهيد محمّد بن مكّي من الجعفريات على أنّي تركت بعض الأحاديث وأوّلها ناقصة ولعلّ آخرها كذلك، وذلك يوم الاثنين، السادس من شهر ربيع الأوّل، سنة اثنين وسبعين وثمانمائة))[1].

وهذا المختصر مطبوع في أيامنا طبعة محققة أنيقة من قبل العتبة الحسينية المقدّسة، وتحديداً تحت إشراف مجمع الإمام الحسين العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام)، وقام بتحقيقه عبد النبي الشيخ جواد المظفر.

ولكن مع الأسف لا توجد في المختصر مقدّمة، ولم يسعى المحقق إلى تسليط الضوء بصورة مفصّلة للحديث عن طبيعة وأصل هذه النسخة، وكيف انتقلت؟ وما هي سماتها وصفاتها وخصائصها؟ وإعطاءنا فكرة عن منهجه في الاختصار، أو الدواعي في الاختصار، ونحو ذلك، وإنّما كان التركيز على تحقيق الموارد في ضمن هذا المختصر مورداً مورداً، مع إضافة مقدّمة في حياة الشهيد الأوّل (طاب ثراه)، وذكر

(١) المحدّث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٣/ ٢٩٤.

النسخة المعتمدة في التحقيق من الكتاب.

نعم، أشار المحقّق لهذا المختصر إلى مسألة مهمّة، وهي: أنّه من خلال مسيرة تحقيق الكتاب عثر على جملة روايات وتحديداً خمس روايات، وهي الحديث(١٢٥)، والحديث(١٣٤)، والحديث (١٧٢)، والحديث (٢٢٥)، والحديث (٣١٤)، وهي أحاديث موجودة في المختصر، ولكنّها غير موجودة فيما بين أيدينا من الجعفريات المطبوع[١].

وهذه إشارة مهمّة تؤكّد ما تقدّم الحديث عنه في غير موردٍ، وما هو المعروف الثابت كما بان واستقرّ من أنّ كتاب الجعفريات تعرّض للزيادة والنقيصة، وبنسبة مئوية كبيرة من ناحية الروايات وصلت إلى (٤٠٪) من أصل الكتاب، فمن الطبيعي جدّاً وبحساب الاحتمال أن ينعكس ذلك على ما يصل إلينا من روايات، وبالتالي فنعتقد أنّ وجود خمس رواياتٍ مع فارق بين نسخ أصل الكتاب يصل إلى (٦٦٧) رواية، فهو أمر طبيعي جدّاً.

ثمّ أنّنا بعد ملاحظة ومطالعة المختصر بصورةٍ عامّةٍ، ظهرت لنا مسألة مهمة في هذا المختصر، وهي:

أنّ الشهيد الأوّل (طاب ثراه) لم يسر على نهج واحد في المختصر، بمعنى أنّ الأوّل بالمختصر مقدّم فيما بين أيدينا من الجعفريات المطبوع، لا بل

(١) ينظر: الشهيد الأول، مختصر الجعفريات: ص ٣٧.

بدأ بالحديث (رقم ١) وهو الأوّل في المختصر فإنّه ممّا يقابل الحديث (رقم ٥٤) فيما بين أيدينا من الجعفريات، وتبعه في الحديث الثاني في المختصر وهو المقابل للحديث (رقم ٥٥) فيما بين أيدينا من الجعفريات، ولكن بعد ذلك بصورةٍ عامّةٍ لم يكن هناك نسق واحد من الكتاب، فقد يصل إلى الحديث (١٤٣) في المختصر وما يقابله إنّما هو (١١٠٣) فيما بين أيدينا من كتاب الجعفريات، مع أنّ المفروض إذا كان يعتمد نسق واحد فإنّه يختلف الأمر وهكذا.

وهذه سمةٌ واضحةٌ في طبيعة العلاقة في ترتيب روايات المختصر مع روايات الجعفريات الواصل إلينا، ونعتقد أنّ هذه من الآثار المترتبة على الزيادة والنقيصة على مستوى الأبواب أو الروايات المشار إليها في الجعفريات.

فعلى سبيل المثال:

الحديث رقم (٤٠٠) في مختصر الجعفريات هو الحديث رقم (١٦٣١) فيما بين أيدينا من الجعفريات، بينما الحديث رقم (٤٠١) من مختصر الجعفريات هو الحديث رقم (١١٥١) من الجعفريات، مع العلم أنّه لو كان على نسقٍ واحد كان لا بدّ أن يكون الحديث رقم (٤٠١) في مختصر الجعفريات يكون الحديث ما بعد (١٦٣١) ممّا وصل إلينا من كتاب الجعفريات، لكن الظاهر أنّ هذا يكشف لنا أنّ ترتيب الروايات

التي كانت في نسخة الجعفريات التي اختصرها الشهيد الأوّل يختلف عن ترتيب الروايات في نسخة الجعفريات الواصلة إلينا.

أو أنّ يحتمل أمرٌ آخر، وهو أنّ الشهيد الأوّل قام بانتقاء الروايات التي يدرجها في مختصره لا بناءً على الترتيب في ضمن الكتاب الأصلي، ولكن هذا الاحتمال إنّما يمكن أن يُتصوّر إذا كانت هناك عناوين فرعية، كعناوين أبواب، أو عناوين خاصّة، أو عناوين فرعية للمختصر، ولكن هذا غير موجود، فإنّ المختصر عبارة عن إدراج وجمع لطائفة من الروايات المودّعة أصلاً في كتاب الجعفريات الذي كان بيد الشهيد الأوّل.

ونعتقد بأنّ هذا من الآثار المترتبة على ما تقدّمت الإشارة إليها من الزيادة والنقيصة على مستوى الأبواب والروايات في كتاب الجعفريات، ثمّ أنّ المحدّث النوري (رحمه الله) اعتمد على كتاب مختصر الجعفريات في غير مورد في مستدركه، كما في باب بطلان الشغار، وهو أن يُزوّج امرأتان ومهر كلّ واحدة منهما نكاح الأخرى[1].

وكذا استفاد من هذا المختصر السيّد البروجردي (رحمه الله) (المتوفّى ١٣٨٠ للهجرة) في جامع أحاديث الشيعة، ونقل عنه من خلال مستدرك الوسائل في مبحث بطلان نكاح الشغار المتقدّم[2].

---

(١) ينظر: المحدّث النوري، مستدرك الوسائل: ٤/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: البروجردي، جامع أحاديث الشيعة: ٢١/ ٢١٤.

وكان العلّامة آقا بزرك الطهراني (طاب ثراه) قد تعرّض للحديث عن مختصر الجعفريات في كتاب الذريعة تحت الرقم (٢٥٣٢)، ولكنّه لم يُشر إلى أكثر ممّا أشار إليه المحدّث النوري فيما تقدم من الكلام[١].

الأمر الثاني:

الحديث في المحتملات من التسمية لكتاب الجعفريات:

في الحقيقة المتتبّع للنسخ الخطية للكتاب يجد أنّه قد سُمّي الكتاب بأسماء كثيرة، منها:

١- كتاب غريب الأثر:

ولكن هذا مجرد وصف ورد في بعض النسخ دون الاعتماد عليه.

٢- كتاب السنن لمحمّد بن محمّد بن الأشعث:

والظاهر أنّه بملاحظة قسم منه.

ثمّ أنّنا رجعنا إلى مسيرة الكتاب فلم نجد من وصفه بهذا العنوان، مضافاً إلى أنّ كتب السنن معروفة في تاريخ الكتب والفهارس والمصنّفات، ككتاب السنن لأبي داود السجستاني، وسنن ابن ماجة وغيرهم، وليس الرجل ممّن أشير إلى كونه منهم.

٣- كتاب الأشعثيات:

---

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة: ٢٠/ ١٩٣.

كما تقدّمت الإشارة إليه مراراً، وقلنا بأنّه من جهة رواية ابن الأشعث له، بل كان ابن الأشعث محور الناقلين عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليه السلام)، وهو الذي حدّث بالكتاب في مصر سنة (٣١٤) للهجرة، وتسميته بهذا الاسم وهذا العنوان هو صريح كلمات غير واحد من الأعلام كما تقدّمت الإشارة إليهم، كالشيخ الطوسي (قدس سره) وابن الغضائري، بل أكثر من ذلك، فقد تتبعنا المسيرة التأريخية لتسمية الكتاب بهذا الاسم، فوجدناه بأنّه قد صدرت من غير واحد من الأعلام حينما نقلوا عنه منهم:

الأول: الشهيد الثاني (طاب ثراه) (المتوفّى سنة ٩٦٥ للهجرة) في رسائله، ولكنّه نقل هذه التسمية عن النجاشي حينما ترجم للديباجي[١].

الثاني: الوحيد البهبهاني (قدس سره) (المتوفّى ١٢٠٦ للهجرة) في الحاشية على مدارك الأحكام، وتحديداً في مبحث أدلّة القائلين بعدم الوجوب العيني لصلاة الجمعة[٢]، وكذا في مصابيح الظلام في مبحث تقسيم الطهور[٣]، وكذا في غيرها من الموارد.

الثالث: صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفّى ١٢٦٦ للهجرة) في

(١) ينظر: الشهيد الثاني، رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٩٠.

(٢) ينظر: البهبهاني، الحاشية على مدارك الأحكام: ٣/ ١٨٦.

(٣) ينظر: البهبهاني، مصابيح الظلام: ١/ ٣٢٨.

جواهره، حيث نقل عن الكتاب وسمّاه الأشعثيات في غير موردٍ[١].

الرابع: المحقق آقا رضا الهمداني في مصباح الفقيه في مبحث صلاة الجمعة أيضاً[٢].

وأغلب من نقل عن مبحث صلاة الجمعة من كتاب الأشعثيات وصف الرواية بالإرسال.

ولكن اعترض عليهم السيّد البروجردي (قدس سره)، وقال:

إنّ كتاب الأشعثيات يُقال له: الجعفريات، ومروياته ليست من المراسيل، بل رواها محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، وبالتالي فوصفها بالإرسال خطأٌ[٣].

الخامس: السيّد الخونساري في جامع المدارك في مبحث من يقيم الحد[٤].

٤- قد سُمّي في بعض الموارد بمسائل علي بن جعفر:

كما في الحاشية المنسوبة لخط الفاضل الهندي الأصفهاني صاحب كشف اللثام، كما ورد في مشخصات المخطوطات كما أُشير إليه وأُشير كذلك إلى أنّه لعلّ وجه التوهم هو اشتراكه في بعض الأخبار مع

(١) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ١١/ ١٥٨، ٢١/ ٣٩٨ وغيرها.
(٢) ينظر: الهمداني، مصباح الفقيه: ٢/ ٤٣٨ ق٢ طبعة حجرية.
(٣) ينظر: البروجردي، البدر الزاهر في صلاة المسافر: ص ٤٧.
(٤) ينظر: الخونساري، جامع المدارك: ٧/ ٥٩.

مسائل علي بن جعفر وقرب الإسناد[١].

٥- سُمّي بالعلويات:

وهذه التسمية للكتاب وردت عند العامّة، وأُشير إلى أنّ ذلك من جهة انتهاء الأخبار في معظمها لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، عن أبنائه المعصومين (عليهم السلام)[٢].

وهذا التوجيه واقعي؛ وذلك لأنّ الناظر في الأخبار الواردة في الجعفريات يجد أنّ قسماً كبيراً منها ينتهي إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

٦- كتاب الجعفريات:

وهو من التسميات المهمّة والرئيسية للكتاب، وذُكِر أنّ علّة ذلك إنّما هو روايته عن جعفر بن محمّد الصادق (عليه السلام)، وأنّها تسمية لم تُعرف إلّا بين المتأخّرين، وأنّ أوّل من ذكره بهذا العنوان السيّد علي بن طاووس (رحمه الله) في الإقبال، كما أشار إلى ذلك المحقق آقا بزرك الطهراني (طاب ثراه) في الذريعة، حيث قال: ((رأيت ورويت من كتاب الجعفريات وهي ألف حديث بإسناد واحد عظيم الشأن إلى مولانا موسى بن جعفر، عن مولانا جعفر بن محمّد، عن مولانا محمّد بن علي، عن مولانا علي بن الحسين، عن مولانا الحسين بن علي، عن مولانا علي

(١) ينظر: محمّد علي العريبي، الأشعثيات والجعفريات: ص ٣.

(٢) نظر: المصدر نفسه: ص ٤.

بـن أبي طالـب (عليهما السلام)))[١]، وتبعـه في هـذه التسـمية آخـرون[٢].

ومن ثمّ العلامة الحلّي (طاب ثراه) في إجازته لابن زهرة، حيث قال:

((ومـن ذلـك كتـاب الجعفريـات، وهـي ألـف حديـث بهـذا الإسـناد عـن السـيّد ضيـاء الديـن فضـل الله - أي الراونـدي - بإسـناد واحـد رواهـا شـيخه عبـد الرّحيـم، عـن أبي شـجاع صابـر بـن الحسـين بـن فضـل الله بـن مالـك، قـال: حدّثنـا أبـو الحسـن عـلي بـن جعفـر بـن حمّـاد بـن رائـق الصيّـاد بالبحريـن، قـال: أخبرنـا بهـا أبـو عـلي محمّـد بـن محمّـد بن الأشـعث الكـوفي، عـن أبي الحسـن موسـى بـن إسـماعيل بـن موسـى بـن جعفـر، عـن أبيـه إسـماعيل، عـن أبيـه موسـى، عـن أبيـه جعفـر (عليهم السلام)))[٣].

ومـن الواضـح أنّ هـذا العنـوان للكتـاب والتسـمية هـي أكثـر التسـميات عـلى طـول المسـيرة التأريخيـة بعـد ذلـك، خصوصـاً عنـد الشـهيد الأوّل (طاب ثراه)، حيـث أخـذ عنـه بهـذا العنـوان واختـصره بهـذا العنـوان، ومـن ثـمّ اسـتمر الأخـذ عنـه بهـذا العنـوان كثـيراً مـن قبـل الأعـلام والمصنّفـين وأهـل الفهـارس والتراجـم.

وممّـن أكثـر النقـل عنـه بهـذا العنـوان العلامـة الطباطبائـي في الميـزان، والظاهـر أنّ هـذا العنـوان هـو المعـروف بـه عنـد الإسـماعيلية، كـما هـو

(١) الطهراني، الذريعة: ٥/ ١١٢.

(٢) ينظر: محمّد علي العريبي، الأشعثيات والجعفريات: ص ٤.

(٣) المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٣٢.

الظاهر من كلمات ومؤلّفات القاضي النعمان المصري كما في دعائم الإسلام.

وفي الحقيقة، كثرة العناوين التي ورد فيها الكتاب، ونُقِل عنه من خلالها تضيف مشكلةً إلى مشاكله الكثيرة سنداً ومتناً؛ لأنّها مؤشّر واضح على الاختلاف، وعدم الاتفاق في الكتاب بدءً من عنوانه مروراً بطرقه ورواته، ثمّ نسخه وانتهاءً بمحتواه ورواياته كما بات واضحاً.

الأمر الثالث:

الكلام في أنّ من هو مؤلف كتاب الجعفريات الذي بأيدينا اليوم أي نسخة ابن السَّقا؟

في البداية لا بدّ من التذكير أنّ الكلام سوف ينصب حول نسخة ابن السّقا؛ لأنّها هي الواصلة إلينا، وهي نسخة قديمة بقدم ابن السقا الذي توفّي سنة (٣٧٣) للهجرة، كما أُشير إليه، وأشار إلى ذلك غير واحد[١].

والرجل كما هو ظاهر حاله من العامّة، بقرينة الترجمة له من قبل أعلام العامّة في عشرات الكتب والمصادر كما لاحظناه دون مصادر الإمامية، منها على سبيل المثال:

(١) ينظر: النقوي، خلاصة عبقات الأنوار: ٤/ ١٣٨.

١- جعفر أحمد الطبري في الرياض النّضرة في مناقب العشرة[١].

٢- ابن حجر في تغليق التعليق[٢].

٣- الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في غير موردٍ ومجلّدٍ[٣].

٤- ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[٤].

وغيرها من الكتب والمصادر التي تُعنى بالحديث عن التاريخ والفهارس والسير والتراجم.

ثمّ أنّ الترتيب الزمني للكتاب الواصل إلينا المسمّاة بنسخة ابن السّقا من الجعفريات، إنّما هو:

١- ابتداءً كان من الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفّى ١٨٣ للهجرة)، حيث يروي عن آبائه وأجداده الطاهرين (عليهم السلام) أجمعين.

٢- ومن ثمّ بعد ذلك إسماعيل بن الإمام الكاظم (عليه السلام).

٣- ومن ثمّ بعد ذلك إلى ولده موسى بن إسماعيل، حفيد الإمام الكاظم (عليه السلام)، والذي يُكنّى بأبي الحسن، كما ورد في الكتاب الواصل إلينا.

---

(١) ينظر: المحب الطبري، الرياض النضرة: ١/ ١٣.

(٢) ينظر: ابن حجر، تغليق التعليق: ٥/ ٤٦١.

(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٥٥، ٦/ ١٧، ٨/ ٥ وغيرها.

(٤) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ٥١/ ٤٧.

٤- ثمّ بعد ذلك محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، الذي حدّث بالكتاب سنة (٣١٤) للهجرة في مصر.

٥- ثمّ بعد ذلك روى عن ابن الأشعث هذا عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن عثمان المعروف بابن السّقا الواسطي (المتوفّى سنة ٣٧٣ للهجرة).

٦- ثمّ بعد ذلك روى عن ابن السقا هذا أحمد بن المظفّر العطّار الواسطي، الذي كان يُكنّى أبا الحسن، وهذا الرجل فقيه شافعي كما أشار إلى ذلك ابن المغازلي في مناقب علي بن أبي طالب (عليه السلام)[١].

ويمكن معرفة طبقة الرجل من خلال الإشارة إلى أنّ ابن المغازلي الواسطي هذا يروي عنه كما تقدّم، وابن المغازلي الواسطي متوفّى في صفر من سنة (٤٨٣) للهجرة غرقاً في دجلة بغداد، وحُمِل ودُفِن في واسط[٢].

والرجل هذا - أي العطّار الواسطي - بنفسه مات سنة (٤٤١) للهجرة، كما أُشير إليه في غير كتابٍ كمعرفة الصحابة ونحوه، وكان ابن المغازلي روى عنه سنة (٤٣٤) للهجرة كما في المناقب[٣].

---

(١) ينظر: ابن المغازلي، مناقب علي بن أبي طالب (عليه السلام): ص ٧٢.

(٢) ينظر: النقوي، خلاصة عبقات الأنوار: ٤/ ٤٩.

(٣) ينظر: كاظم آل نوح، طرق حديث الأئمّة الاثنا عشر: ص ٧٠، الأميني، الغدير: ٦/ ٦٣.

٧- ومن ثمّ روى عن العطّار هذا اثنان:

الأوّل: محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الجُمّازي، وهو من واسط.

الثاني: علي بن محمّد بن محمّد أبو الحسن، وهو علي بن محمّد بن محمّد بن الطيّب بن الجُلابي بالضمّ، الواسطي المالكي المغازلي المعدل الشروطي[١].

وكان هذا الرجل حيّاً سنة (٤٥٧) للهجرة؛ وذلك لأنّها سنة ولادة ابنه القاضي محمّد بن علي بن محمّد راوي هذه النسخة من كتاب الجعفريات، أي نسخة ابن السّقا[٢]، والرجل من واسط، أمّا الجُمّازي فقد حدّث سنة (٤٩٩) للهجرة ومات سنة (٥٠٠) للهجرة كما أشار إلى ذلك الذهبي في سير أعلام النّبلاء[٣]، وأمّا الثاني فهو والد راوي هذه النسخة التي بأيدينا كما سيأتي.

٨- ثمّ روى هذه النسخة التي بأيدينا محمّد بن علي بن محمّد بن محمّد، وُلِد الرّجل سنة (٤٥٧) للهجرة، كما أشار إليه الذهبي ومات في رمضان سنة (٥٤٢) من الهجرة[٤].

---

(١) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٧٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/ ١٧٣.

وكان يحدّث ببغداد سنة (٥٢٠) للهجرة كما أشار الذهبي[١]، وقد وثّقه الذهبي حينما وصفه بأنّ ظاهره الصدق والأمانة وهو صحيح السّماع والأصول[٢].

نعم، لم يسلم الرّجل من الخدش من خلال القول بأنّه ادعى سماع شيء لم يسمعه، والرجل قاضٍ كما ورد في ترجمته، وكذلك أُشير إلى ذلك في بداية نسخة الجعفريات التي بأيدينا الآن، وموقع الرجل في الكتاب الذي بأيدينا من الجعفريات واضح، فإنّه أوّل السلسلة المنتهية إلى ابن السّقا.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أمورٍ:

الأمر الأوّل:

أنّنا وجدنا إشارة إلى ما بأيدينا من نسخة الجعفريات برواية ابن السّقا، وهي النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، كانت قد نُسِخت من نسخة كُتِبت سنة (٥١٤) للهجرة، وهي نسخة كانت صحيحة المتن، كاملة الأحاديث، وقد رأينا صورة صفحتها الأولى وعليها الإشارة إلى تاريخ النسخة التي نُقِلت منها[٣].

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الجعفريات: ص ٤٤.

الأمر الثاني:

أنّ ظاهر طريق الكتاب إنّما كان إلى محتواه ومضمونه من الروايات، لا إلى عنوانه واسمه فقط، بتقريب ما ورد في أوّل النسخة التي بأيدينا وهي نسخة ابن السقا من قول الراوي لها: ((أخبرني القاضي أمين القضاء أبو عبد الله محمّد بن علي بن محمّد قراءةً عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: حدّثكم والدكم أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد، والشيخ أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الجُمّازي، قالا: أخبرنا الشيخ أبو الحسن أحمد بن المظفر العطار قال: أخبرنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن عثمان المعروف بابن السّقا، قال: أخبرنا أبو علي محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي من كتابه سنة أربعة عشر وثلاثمائة، قال: حدّثني أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، قال: حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، قال: **قال رسول الله** (صلى الله عليه وآله)))[1].

وهذا الطريق يختلف عن طريق العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) إلى كتاب الجعفريات، الذي ذكره في معرض إجازته لابن زهرة، والذي كان طريقاً تبرّكياً شرفياً إلى عنوان الكتاب واسمه

(١) المصدر السابق: ص٣.

دون مضمونه ومحتواه؛ من جهة ما تقدّمت الإشارة إليه في غير موردٍ من أنّ طرق المتأخرين عموماً من أصحابنا بعد الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) إنّما هي طرق تبرّكية تشريفية، لا تنفع لإثبات النسخ والكتب، ولا أن تكون محلاً للاستفادة منها في تعويض الأسانيد لتصحيحها، وهذا بخلاف الطريق الأوّل، حيث أنّ فيه قرائن وشواهد ومؤيّدات تشير إلى أنّ الطريق إنّما هو إلى المضمون والمحتوى، كقوله: (أخبرنا القاضي أمين القضاء أبو عبد الله محمّد بن علي بن محمّد قراءةً عليه وأنا حاضر اسمع)، فهذه وأمثالها قرائن وشواهد ومؤيّدات على أنّ الطريق ليس تبرّكياً ولا شَرفياً، وإنّما هو طريق حقيقي واقعي إلى محتوى ومضمون الروايات المنقولة في ضمن الكتاب المُحدّث به والمسموع به والمقروء عليه بهذه الطريقة، ومثل هذه الطرق نافعة جدّاً في نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها؛ وذلك لأنّ تفعيل نظرية التعويض إنّما مبنية على وجود طرقٍ صحيحة لروايات ومحتوىً بحيث تكون هذه الروايات والمحتوى والطرق هي التي يُستعان بها للتعويض، لا أنّها طرق تبرّكية، فإذا كانت الطرق تبركية فإنّها بلا شبهة لا تنفع في التعويض على تفصيل ذكرناه في كتابنا نظرية تعويض الأسانيد بتصحيحها فراجع[1].

ومن الواضح أنّ النسخة غير معتبرة؛ من جهة أنّ رواتها من

(١) ينظر: عادل هاشم، نظرية تعويض الاسانيد لتصحيحها: ص٦٣.

العامّة كما بات واضحاً ممّا تقدّم، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقتهم عند أصحابنا، فضلاً عند العامة فلم يتعرضوا للإشارة إلى شؤونهم أصلاً ناهيك عن الحديث عن وثاقتهم، وإن ثبتت وثاقة البعض منهم عند المذاهب الأخرى إلّا أنّه لا اطمئنان لنا بذلك الثبوت من جهة كونه ثبوتاً من غيرنا.

وبالعودة إلى محل الكلام، وهو مؤلّف ما بأيدينا من الكتاب:

طرح المحقق آقا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة) فكرة قائمة على أنّ هناك شخصاً اسمه القاضي أبو المحاسن الروياني، وهو طبري شافعي وُلِد سنة (٤١٥) للهجرة، وقُتِل في محرّم سنة (٥٠٢) للهجرة، كما ذكر ابن الأثير في الكامل، وكان حافظاً للمذهب الشافعي بحيث نُقِل عنه قوله: لو أُحرقت كتب الشافعي لأمليتها من نفسي، وكان جد ابن شهر آشوب يروي عن القاضي الروياني[1].

وللرجل كتاب البحر المذهب في فروع المذهب في فقه الشافعية، وهو كتاب كبير مؤلف من (١٢) مجلداً، ونسب ابن شهر آشوب (المتوفّى سنة ٥٨٨ للهجرة) كتاب الجعفريات للروياني الذي يروي جدّه شهر آشوب المازندراني عنه.

ثمّ أنّ الروياني هذا قد قُتِل غيلة وخفية في رويان من قبل فدائية

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة المستدرك: ١/ ١٧٧، الطهراني، الذريعة: ٥/ ١١١، ٤٥٩.

باطنية، وهو مذهب فاسد يشترط وجود المعلّم يعلّمهم الطريق إلى الله، وظهر هذا المذهب الفاسد في قزوين، وأفتى الروياني بإلحاد الطائفة الباطنية فقتلوه.

ولابن شهر آشوب شيخٌ وهو السيّد فضل الله الراوندي (المتوفّى بعد سنة ٥٤٨ للهجرة)، وقد ذكر صاحب الرياض في ترجمة مفصلّة للروياني أنّه من مشايخ فضل الله الراوندي.

نعم، وقع الخلاف بين الأعلام في كون الروياني هذا شيعياً أو عامّياً، فقد ذهب ابن شهر آشوب إلى أنّه عامّي وصرّح بذلك في المناقب[1].

وفي مقابل ذلك ذهب غير واحدٍ إلى أنّ الرجل شيعيٌ متستّر يعمل بالتقية، كما ذهب إلى ذلك آقا بزرك (قدس سره) والمحدّث النوري فيما تقدّم من كلماتهم.

ولنا في المقام كلام حاصله:

أنّه بعد تتبّع حال الرجل وترجمته في غير مصدر وكتاب، ظهر لنا أنّ الرجل عامّي شافعي تحديداً، وأن كانت له مختارات فقهية مالكية في بعض الموارد الفقهية، ولكنّ الرجل كان من أعمدة الشافعية في طبرستان، وكان قد بنى مدرسة في آمل على مذهب الشافعية، ودرّس

(١) ينظر: ابن شهر آشوب، المناقب: ٢/ ١٧٥.

بالري وقُتِل في جامع آمل، والرجل روى أحاديث في فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهذا معروف عنه ثابت فيه، ولكن يبقى الرجل من فقهاء العامّة وإن كان معتدلاً في أحكامه، واضح الاعتدال في تصرفاته.

ويعضد ما ذهبنا إليه جملة أمورٍ:

١- تصريح النووي في الأذكار النووية أنّه القاضي الإمام أبو المحاسن الروياني من أصحابنا، أي من العامّة[١].

٢- ذكره في طبقات الشافعية الكبرى من قبل السُبكي[٢].

٣- النقل عنه لأحكام الشافعية في غير مورد من أعلام العامّة.

٤- كانت سيرته العامّة في التأليف على طريقة العامّة، والاهتمام بالطلبة والدارسين على مناهج العامّة واضحة معروفة، وهذا يؤكّد أنّ الرجل عامّي.

٥- له كتب على مذهب الشافعي كـ: مناصيص الشافعي، وحلية المؤمن، والكافي، وتنقل عنه الشافعية كثيراً في كتبهم بصورة واضحة للعيان.

فالنتيجة: أنّ الرجل عامّي وتحديداً شافعي، وليس بإمامي ولا

(١) ينظر: النووي، الأذكار النووية: ص ١٦١.

(٢) ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ٤٨.

شيعي، والظاهر أنّ المحقق آقا بزرك طهراني والمحدّث النوري وغيرهما إنّما ادعوا تشيّع الرجل كمقدمة لاعتبار كتابه، ولكن اتّضح أنّ هذا الكلام غير تامٍّ.

وذكر صاحب الذريعة في ذريعته أنّ الراوندي (المتوفّى سنة ٥٧٣ للهجرة) كما في البحار نقلاً عن خط الشهيد (رحمه الله)، قبره ببلدة قم جوار الحضرة الفاطمية (عليها السلام) وله مزار معروف[١].

وأشار المرعشي النجفي إلى أنّ ولادته كانت سنة (٤٨٣) للهجرة.

والراوندي هو تلميذ الروياني وله كتاب اسمه النوادر، وكانت أكثر أحاديثه مستخرجةً من كتاب الجعفريات أو الأشعثيات عن شيخه الروياني، فقد ذكر الراوندي هذا في أوّل أحاديث نوادره، وأنّه رواه عن الروياني هذا، وهو رواه عن الشيخ أبي عبد الله محمّد بن الحسن التميمي البَكري، وهو رواه عن أبي محمّد سهل بن أحمد بن عبد الله الديباجي، وهو رواه عن أبي علي محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، عن أبي الحسن موسى، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى بن جعفر (عليهم السلام)، ثمّ اكتفى في سند بقية أحاديث الكتاب بقوله: وبهذا الإسناد إلّا في قليل من الأحاديث.

ومن رواية الراوندي في نوادره الجعفريات الآتي ذكره عن الروياني، ينقدح في الذهن احتمال اتحاد هذا الجعفريات الذي نسبه

(١) ينظر: عبّاس القمّي، الكنى والألقاب: ٣/ ٧٢.

تلميذ الراوندي وهو ابن شهر آشوب إلى الروياني، مع الجعفريات المعروف بالأشعثيات الذي يرويه الروياني لتلميذه الراوندي، ولا يندفع هذا الاحتمال بمجرد إمكان رواية الروياني للجعفريات الآتي بإسناده إليه، مع كونه مؤلّفاً لكتاب آخر موسوم بالجعفريات، والله العالم[١].

ثمّ أنّه قد قُدِمت عدّة شواهد تعضد احتمال اتحاد جعفريات الروياني الشافعي الذي نسبه ابن شهر آشوب للروياني الشافعي، مع الجعفريات المعروف بالأشعثيات حالياً الذي يرويه الروياني لتلميذه الراوندي، وكان الروياني قد أخذه عن الشيخ أبي عبد الله محمّد بن الحسن التميمي البكري، وهو رواه عن أبي محمّد سهل بن أحمد بن عبد الله الديباجي، وهو رواه عن أبي علي محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، عن أبي الحسن موسى، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، ثمّ اكتفى في سند بقية أحاديث الكتاب بقوله: وبهذا الإسناد إلّا في قليل من الأحاديث[٢].

ومن جملة هذه الشواهد:

١- أنّه لم يُنسب لمحمّد بن محمّد الأشعث الكوفي كتاب يُسمّى الجعفريات.

---

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة: ٥/ ١١٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٥/ ١١١ - ١١٢.

٢- أنّ أقدم نسخة من النوادر للراوندي التي أوّلها الأشعثيات قال محشّيها: إنّها تُعرف يومذاك بالجعفريات أيضاً[١].

ومع ذلك فخير شاهد يمكن أن يدعم الاطمئنان بالاتحاد بينهما، هو إجراء دراسة مطابقة ومقارنة بين المحتويين، ولكن من الواضح بأنّ سعة دائرة هذه المقارنة والمطابقة يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لعلّها تخرجنا عن الفكرة التي نحن بصددها.

ومع ذلك قمنا باختيار عشرين رواية من نوادر الراوندي عن الروياني، ومقارنتها مع الجعفريات أو الأشعثيات الموجود بأيدينا اليوم والتي هي نسخة ابن السّقا، وأخذنا هذه العشرين رواية على نمطين:

النمط الأول: وهي عشر روايات، الأولى وهي متسلسلة من أوّل الكتاب في نوادر الراوندي نقلاً عن الروياني، فكانت كالآتي:

الرّواية الأولى متنها يقول: صلة الرحم تزيد في العمر، وهذه الرواية وجدناها في الجعفريات الحالي صفحة ٥٥.

الرّاوية الثانية متنها يقول: إلّا أدلّك على أفضل الصدقة، وهذه الرواية وجدناها في الجعفريات الحالي صفحة ٥٥.

الرّاوية الثانية تقول: أي صدقة أفضل، وهذه الرواية وجدناها أيضاً في الجعفريات صفحة (٥٥).

---

(١) ينظر: محمّد علي العريبي، الجعفريات والأشعثيات النسبة والنسخ: ص ٩.

الرّاوية الرابعة تقول: ما نقص مال من صدقة، وكذا وجدناها في الجعفريات الحالي الصفحة (٥٥).

الرّاوية الخامسة تقول: الصدقة في السرّ تطفأ غضب الرب، وكذا وجدناها في الجعفريات الحالي صفحة (٥٥).

الرّواية السادسة تقول: ما قرب عبد من سلطان إلّا تباعد من الله، وهذه الرواية موجودة في الجعفريات الحالي صفحة (٥٨).

الرّاوية السابعة تقول: من عرف فضل كبير لسنّه فوقّره إلى آخره، وقد وجدنا هذه الرواية في الجعفريات الحالي صفحة(١٦٩).

الرّواية الثامنة تقول: تمسحوا بالأرض فإنّها أمّكم، ووجدنا هذه الرواية في الجعفريات الحالي صفحة(١٩٢).

الرّواية التاسعة تقول: اختاروا لنطفكم، وقد وجدنا هذه الرواية في الجعفريات الحالي صفحة (٩٠).

الرّاوية العاشرة تقول: نعم الأسماء عبد الله إلى آخره، وهي رقم(٧٥) في نوادر الراوندي وهي موجودة في الجعفريات الحالي صفحة (١٩٢).

الرّاوية الحادية عشر تقول: إنّ الموت ريحانة المؤمن، وهي موجودة بالترتيب رقم(٧٧). في نوادر الراوندي، وكذلك هي موجودة في الجعفريات صفحة(١٩٠).

الرّاوية الثانية عشر تقول: لا تقطع ودّ أبيك، وهي صاحبة التسلسل(٨١) في نوادر الراوندي، هي موجودة أيضاً في الجعفريات الحالي في الصفحة(١٩١).

الرّواية الثالثة عشر تقول: من زار أخاً في الله، موجودة في الصفحة (١٠٩) من نوادر الراوندي، وهي موجودة أيضاً في الجعفريات صفحة(١٩٣).

الرّاوية الرابعة عشر تقول: كلّما ازداد العبد إيماناً، وهي موجودة في الصفحة(١٠٩) من نوادر الراوندي، وكذلك موجودة في الجعفريات صفحة (٩٠).

الرّواية الخامسة عشر تقول: لا سحر إلّا في ثلاث، وهي موجودة في الصفحة(١١٨). من نوادر الراوندي، وكذلك موجودة في الجعفريات الذي بأيدينا في الصفحة (١١٠).

الرّواية السادسة عشر تقول: أُعطينا أهل البيت سبعة، وهي موجودة في الصفحة (١١٨) من نوادر الراوندي، وكذلك موجودة في الجعفريات الذي بأيدينا في الصفحة(١٨٣).

الرّواية السابعة عشر تقول: إذا طفقت أمّتي مكيالها، موجودة في الصفحة(١٢٧) من نوادر الراوندي، وكذلك عثرنا عليها في الجعفريات صفحة (٢١٢).

الرّواية الثامنة عشر تقول: لا خير في العيش، وهي موجودة في نوادر الراوندي صفحة (١٣٢)، ولكنّي لم أجدنا في الجعفريات الذي بأيدينا.

الرّواية التاسعة عشر تقول: أوصي أمّتي بخمسٍ، وهي موجودة في الصفحة (١٤٠) من نوادر الراوندي، وكذلك عثرنا عليها في الجعفريات صفحة(٧٧).

الرّواية العشرون تقول: من أدّى زكاة الفطرة، وهي موجودة في الصفحة (١٥١) من نوادر الراوندي، وكذلك موجودة في الجعفريات الصفحة(٢٧).

وعليه، فكانت العشرة روايات الأولى في النوادر كلّها موجودة وكانت نسبة (١٠٠٪)، بينما العشرة الثانية المتفرقة بحسب الصفحات والتسلسل فقد وُجِدت رواية واحدة منها غير موجودة في الجعفريات الذي بأيدينا، وعليه فالمجموع الكلّي للتطابق يساوي (٩٥٪) بين نوادر الراوندي والجعفريات أو الأشعثيات الواصل إلينا بنسخة ابن السقا، وهو يمثّل (١٩) رواية من أصل (٢٠) رواية تعرّضت إلى المقارنة والاختبار، وأمّا نسبة عدم المطابقة فقد كانت (٥٪) فقط، وهي تمثّل رواية واحدة من أصل عشرين رواية تعرّضت للاختبار والمطابقة.

ثمّ أنّه لا بدّ لنا من معرفة مجموع روايات كتاب النوادر للراوندي ومجموع روايات الجعفريات، أمّا روايات الجعفريات فقد

تقدّمت الإشارة إليه في غير مورد، وأمّا روايات النوادر للراوندي فالنسخة المحققة من قبل سعيد رضا علي عسكري والمنشورة من قبل مؤسسة دار الحديث الثقافية في قم، مع الأسف لم يُشر إلى تعداد الروايات، لا في ضمن سردها في الكتاب من خلال ترقيم الروايات رواية رواية، ولا في مقدّمة التحقيق على نحو الكلّية على ما لاحظناه، مضافاً إلى أنّه وضع مستدركاً يضمّ مجموعة روايات أخرى منقولة عن فضل الله الراوندي في نوادره، والتي ذكرها المجلسي في بحار الأنوار والنوري في مستدرك الوسائل، ولكنّها غير مذكورة في نسخة النوادر الواصلة إلينا.

ولكن كذلك أيضاً لم تكن مرقّمة في النسخة المحققة؛ ولذلك لم أستطع الحصول على تعداد لكلا القسمين من الروايات نوادر الراوندي.

ومن الواضح أنّ راوي نسخة النوادر لفضل الله الراوندي يرويها عن الراوندي سماعاً وإجازةً، كما أنّ الراوندي يرويها عن شيخه الروياني سماعاً وإجازة، والذي يرويها عن شيخه محمّد بن الحسن البكري التميمي سماعاً وإجازةً، والذي يرويها تحديثاً عن شيخه سهل الديباجي، الذي بدوره يرويها تحديثاً عن شيخه محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، الذي يرويها عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليه السلام)، الذي يرويها عن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليه السلام)،

الـذي يرويهـا عـن موسـى بـن جعفـر (عليه السلام)، إلى آخـر السلسـلة المباركـة.

ولكـن مـع ذلـك فكتـاب النـوادر وكـذا كتـاب الجعفريـات مـن الكتـب التـي تعرّضـت لمشـاكل كبـيرة مـن الناحيـة الفنيـة عـلى طـول خـط التاريـخ؛ فلذلـك حتّـى عـلى تقديـر إحصـاء تعـداد الروايـات في أصـل نـوادر الواصـل إلينـا، ومسـتدركها المجمّـع مـن البحـار ومسـتدرك وسـائل الشـيعة، فمـع ذلـك لا اطمئنـان بأنّـه كلّ مـا أودعـه الراونـدي في كتابـه الأصـلي النـوادر.

وبالتـالي، فـلا تكـون نتائج المقارنـة دقيقة فعليـاً، مضافـاً إلى أنّنـا انتهينا إلى عـدم اعتبـار مـا بأيدينـا مـن الكتـاب (أي الجعفريـات أو الأشـعثيات) بنسـخة ابـن السـقا، وبالتـالي عـدم صلاحيتـه للاسـتدلال والتأسـيس في المسـائل الفقهيـة الاسـتدلالية، ولكـن مـع ذلـك يكـون لـه دورٌ في التأييـد والتعضيـد كـما هـو واضـح.

ثـمّ أنّ هنـاك ملاحظـة مهمّـة عـلى كتـاب الجعفريـات والـرواة الواقعـين في طريقـه، وكـذا طبيعـة روايـة محمّـد بـن محمّـد بـن الأشـعث الكـوفي، وهـي أنّهـا قريبـة وبشـكل كبـير في مـوارد كثـيرة لروايـات العامّـة، فقـد لاحظـت حـال إجـراء مقارنـة النـوادر بالجعفريـات أنّ النصـوص المقارنـة عـادة بـل غالبـاً مـا تكـون كذلـك منقولـة في كتـب العامّـة وبصـورةٍ واضحـةٍ جـدّاً، مضافـاً إلى مـا ذكـره النجـاشي في ترجمـة محمّـد بـن محمّـد بـن الأشـعث مـن أنّ لـه كتابـاً ذكـر فيـه مـا روتـه العامّـة عـن جعفـر بـن محمّـد

(عليه السلام) في الحج[١].

وكذلك وضوح أنّ الروياني فقيه شافعي بلا شبهة، وأنّ سهل بن أحمد الديباجي ممّن نقل روايات وكتب العامّة ورواها، وسهل هذا وُلِد سنة (٢٨٦) للهجرة وتوفي سنة (٣٨٠) للهجرة في صفر وصلّى عليه الشيخ المفيد (قدس سره)[٢].

وأمّا شيخ الروياني وهو محمّد بن الحسن التميمي البكري، فلم يُترجَم له عند أصحابنا الإمامية، بل ولم أجد له ترجمة تذكر عند العامّة، فهو غير معلوم الحال، ومن الواضح أنّ كلّ ما تقدّم يمنع من الاطمئنان باعتبار الروايات المنقولة عنهم كما هو واضح، خصوصاً في مقام عملية الاستدلال والاستنباط، مع أنّ هذا لا يمنع من الاستفادة من هذه الروايات على نحو التعضيد والتأكيد للمطالب العلمية.

وبذلك يتم الحديث بهذه العجالة عن كتاب الجعفريات أو الأشعثيات، بالنسخة الواصلة إلينا، وهي نسخة ابن السقا.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنّه خير معين، والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٧٩ الرقم ١٠٣١.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٤/ ١٧١ الرقم ٦٧٠٢.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. الاحتجاج: الطبرسي، أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب(ت ٥٦٠ هـ)، تحقيق وتعليق: السيد محمد باقر الخرسان، سنة الطبع: ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف .

٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) ، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

٣. الأذكار النووية: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ، سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

٤. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)

تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٦. الأشعثيات والجعفريات النسبة والنسخ: الشيخ محمّد علي العريبي، (معاصر) ٢٠٢٤م.

٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة

٨. أمل الآمل في أحوال علماء جبل عامل: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، المطبعة: الآداب - النجف الأشرف، الناشر: مكتبة الأندلس - بغداد .

٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة: الثانية المصححة. سنة الطبع: ١٩٨٣ م الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

١٠. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١١. بحوث رجالية في المراسيل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. بحوث في شرح العروة الوثقى: الصدر، السيد محمد باقر بن حيدر بن إسماعيل بن صدر الدين الموسوي(ت ١٩٨٠ م)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٩١ - ١٩٧١ م، المطبعة: مطبعة الآداب - النجف الأشرف،

١٣. البروجردي، البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر: تقرير بحث البروجردي للشيخ المنتظري (ت ١٣٨٣هـ)، الطبعة: الثالثة (الأولى المحققة)، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٦هـ، المطبعة: نگين - قم، الناشر: مكتب آية الله العظمى المنتظري.

١٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٥. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

- لبنان.

١٦. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١ هـ) تحقيق: علي شيري سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٧. تذكرة الفقهاء: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: محرم ١٤١٤، المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم.

١٨. تغليق التعليق: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: بيروت، عمان - الأردن - المكتب الإسلامي ،دار عمار، الناشر: المكتب الإسلامي ،دار عمار.

١٩. التنقيح الرائع: المقداد السيوري، جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد الحلي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري. سنة الطبع: ١٤٠٤هـ ، المطبعة: الخيام- قم، الناشر: مكتبة اية الله المرعشي.

٢٠. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢١. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ(الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

٢٢. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢٣. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) . تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٣٦٨ ش. المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الشريف الرضي - قم.

٢٤. جامع احاديث الشيعة: البروجردي، السيد حسين بن السيد علي بن السيد أحمد الطباطبائي (ت١٣٨٠ هـ(، الطبعة:١٤٠٩ هـ،

المطبعة: مهر- قم.

٢٥. جامع المدارك: الخوانساري، أحمد بن السيد يوسف بن السيد حسن الموسوي (ت ١٤٠٥هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، الناشر: مكتبة الصدوق - طهران

٢٦. الجامع في الرجال: الزنجاني، الشيخ موسى بن عبد الله بن محمود بن عباس (ت١٣٩٩هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، الطبعة الاولى: ١٤٣٦هـ، الناشر: مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية

٢٧. الجعفريات او الأشعثيات: إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام (كان حيّاً ٢١٠ هـ)، تحقيق: مشتاق صالح المظفر. الطبعة الأولى: ٢٠١٣م، الناشر: العتبة الحسينية المقدسة ،

٢٨. جمال الأسبوع: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ) ، تحقيق: جواد قيومي الإصفهاني. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٧١ ش المطبعة: مطبعة أختر شمال. الناشر: مؤسسة الآفاق.

٢٩. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق: تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٣٦٥ ش المطبعة: خورشيد

الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران،

٣٠. الحاشية على مدارك الأحكام: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، المطبعة: ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

٣١. الحبل المتين: البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت ١٠٣٠هـ)، تحقيق: السيد بلاسم الموسوي الحسيني المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الناشر: المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية .

٣٢. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ)، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤٣٦، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٣٣. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر:

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٣٤. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. سنة الطبع: ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٣٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) ، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٦. خلاصة عبقات الأنوار: النقوي، السيد حامد حسين ابن السيد محمد قلي الهندي اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ). سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: خيام، الناشر: مؤسسة البعثة - قسم الدراسات الإسلامية - طهران - ايران

٣٧. الخلاف: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جماعة من المحققين، سنة الطبع: جمادي الآخرة ١٤٠٧، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٣٨. الدروس الشرعية: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي

الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٣٩. دلائل الإمامة: الطبري، محمّد أبو جعفر بن جرير بن رستم الآملي (ت ق٥)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة

٤٠. ذخيرة المعاد: السبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن الشريف (ت ١٠٩٠هـ)، طبعة حجرية الناشر: مؤسسة ال البيت.

٤١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ)، الطبعة: الثالثة ، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار الأضواء - بيروت - لبنان

٤٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة: ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٤٣. رجال ابن الغضائري بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر).

الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٣م ، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. ، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٤٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢ ، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٤٥. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٤٦. الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، . الناشر: مكتبة الرضي قم المقدسة، تاريخ النشر: ١٤٠٢ هـ.

٤٧. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٨. رسالة الصلاة في المشكوك: النائيني، الميرزا محمد حسين الغروي

(ت ١٣٥٥هـ)، شرحها حفيده الشيخ جعفر الغروي النائيني. ، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة

٤٩. رسائل الشريف المرتضى: الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت٤٣٦ هـ) تحقيق وتقديم: السيد أحمد الحسيني ، إعداد: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، المطبعة: مطبعة سيد الشهداء - قم، الناشر: دار القرآن الكريم - قم .

٥٠. رسائل الشهيد الثاني: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، التحقيق: مركز الابحاث والدراسات الاسلامية قسم احياء الراث الاسلامي:، الطبعة: ١٤٢١هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلام.

٥١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية

٥٢. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الافندي، الميرزا عبد الله بن عيسى الإصفهاني التبريزي (ت ١١٣٠ هـ) تحقيق: السيد احمد الحسيني، تاريخ النشر: ١٤٠٣هـ، الناشر: مكتبة اية الله العظمى

المرعشي النجفي

٥٣. رياض المسائل: الطباطبائي، السيد علي بن محمّد علي بن أبي المعالي (ت١٢٣١هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة: الأولى سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٢ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٥٤. الرياض النضرة في مناقب العشرة: المحب الطبري، أحمد بن عبد الله بن محمد (ت ٦٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

٥٥. السرائر: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١١، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٦. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق: إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط / تحقيق: حسين الأسد الطبعة: التاسعة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٣ م، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان

٥٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد

الحي العكري الدمشقي (ت ١٠٨٩ هـ) حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت

٥٨. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسكان(ت ٤٩٠ هـ)، :تحقيق محمد باقر المحمودي: الطبعة الأولى: ١٤١١ هجري:، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي:طهران.

٥٩. طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي

٦٠. طرق حديث الأئمّة الاثنا عشر: كاظم آل نوح (ت ١٣٧٩ هـ)، سنة الطبع: ١٣٩٨هـ، المطبعة: مطبعة المعارف - بغداد ١٣٧٤، الناشر: منشورات مكتبة القرآن والعترة

٦١. العبر في خبر من غبر: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع سنة: ٢٠٠٦م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

٦٢. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه

القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٦٣. عمدة الطالب: ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت ٨٢٨ هـ)، تحقيق: تصحيح: محمد حسن آل الطالقاني، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٨٠ - ١٩٦١ م، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف

٦٤. عوائد الأيام: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت١٢٤٥ هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٣٧٥ م، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

٦٥. الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الأميني، الشيخ عبدالحسين أحمد النجفي (ت ١٣٩٢هـ)، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٦٦. الغَيبة: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني ، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان ١٤١١ . المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.

٦٧. فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا عليه السلام: الصدر، حسن بن هادي بن محمد علي (ت ١٣٥٤ هـ) ، تحقيق: رضا الاستادي

٦٨. الفصول الغروية في الأصول الفقهية: الأصفهاني، الشيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم (ت ١٢٥٠هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، المطبعة: نمونه (حجرية)، الناشر: دار أحياء العلوم الإسلامية - قم - ايران

٦٩. الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام): تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة: الأولى سنة الطبع: شوال ١٤٠٦هـ، الناشر: المؤتمر العالمي للامام الرضا،

٧٠. فلاح السائل: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: غلام حسين المجيدي . المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي ١٣٧٧هـ.

٧١. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة:

الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٧٣. الفهرست: منتجب الدين، على بن بابويه الرازي، تحقيق: السيد جلال الدين محدث الأرموي سنة الطبع: ١٣٦٦هـ ش، المطبعة: مهر - قم، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

٧٤. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ ه ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧٥. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) ، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٧٦. القرآن الكريم.

٧٧. قرب الإسناد: الحميري، أبو العباس عبد اللهّ بن جعفر بن الحسن بن مالك (توفي نحو ٣١٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣هـ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

٧٨. قطعة من رسالة الشرائع: الفقيه الاقدم علي بن الحسين بن بابويه

القمي (ت٣٢٩هـ) ، تحقيق وجمع: كريم مسير، شاكر المحمدي. الطبعة الأولى:٢٠١٤م. منشورات مجلة دراسات علمية ، الناشر: دار المؤرخ العربي.

٧٩. قواعد الأحكام: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٣هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٨٠. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٨١. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ) فارسي، ترجمة وتحقيق: سيّد محمّد جواد طهراني: ، الطبعة الخامسة: سنة الطبع ١٣٨٦ هجري شمسي: ، الناشر انتشارات پيام حق.

٨٢. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي،

الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٨٣. كتاب الصلاة: الداماد، السيّد محمّد بن السيّد جعفر اليزدي (ت ١٣٨٨هـ) سنة الطبع: جمادي الأولى ١٤٠٥ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨٤. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: كاشف الغطاء، الشيخ جعفر بن الشيخ خضر الجناحي (ت ١٢٢٧ هـ). تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان - المحققون: عباس التبريزيان ، محمد رضا الذاكري (طاهريان) وعبد الحليم الحلي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ هـ، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٨٥. كشف اللثام: الهندي، أبو الفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني (ت ١١٣٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٦، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٨٦. كفاية الأثر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي القمي الرازي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، سنة الطبع: ١٤٠١، المطبعة: الخيام - قم، الناشر:

انتشارات بيدار.

٨٧. الكُنى والألقاب: القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم (ت ١٣٥٩ هـ)، الطبعة الخامسة ١٣٦٨هـ، الناشر: مكتبة الصدر - طهران،

٨٨. لا ضرر ولا ضرار: السيستاني، السيد علي الحسيني (معاصر)، الطبعة: الأولى - رجب ١٤١٤ ه، المطبعة: مهر - قم ، الناشر: مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني

٨٩. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) ، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان، بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٩٠. مباني تكملة المنهاج: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٩٦ ، المطبعة: العلمية - قم المقدسة .

٩١. مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، ، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقي ، الشيخ علي پناه الاشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي

الأصفهاني، تاريخ النشر: ١٤٠٢هـ، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٩٢. مجموعة الجباعي المخطوطة: الورقة ٢٢٠ عن الرسالة.

٩٣. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٩٤. مختصر الجعفريات: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: عبد النبي الشيخ جواد المظفر، سنة الطباعة: ٢٠٢٢ م، الناشر: مجمع الامام الحسين عليه السلام العلمي لتحقيق تراث أهل البيت/ العتبة الحسينية المقدسة.

٩٥. مختلف الشيعة: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ذى القعدة ١٤١٣، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٦. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي، (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث . المطبعة: مهر - قم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. الناشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث.

٩٧. مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: وضع حواشيه: خليل المنصور، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، الناشر: منشورات محمد علي بيضون / دار الكتب العلمية

٩٨. مسائل علي بن جعفر، علي بن الإمام جعفر الصادق (ت ٢١٠ أو ٢٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ذي القعدة ١٤٠٩هـ، المطبعة: مهر - قم، الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام) - مشهد المقدسة.

٩٩. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الأولى المحققة، سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - بيروت - لبنان.

١٠٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف

١٠١. مستطرفات السرائر: ابن أدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق، الطبعة: الثانية، سنة

الطبع: ١٤١١، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٠٢. مستمسك العروة الوثقى: الحكيم، السيد محسن بن مهدي بن صالح الطباطبائي (ت ١٣٩٠هـ) الطبعة الرابعة - مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩١هـ.

١٠٣. مستند العروة الوثقى: كتاب الصلاة: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٠ المطبعة: صدر - قم، الناشر: دار الهادي للمطبوعات قم.

١٠٤. مشارق الشموس: الخوانساري، حسين بن جمال الدين محمد بن حسين (ت١٠٩٩ هـ)، طبعة حجرية، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

١٠٥. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ، الناشر: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني

١٠٦. مصباح الفقيه: الهمداني، الشيخ رضا بن محمد هادي النجفي (ت ١٣٢٢ هـ)، المطبعة: حيدري طبعة حجرية. الناشر: منشورات

مكتبة الصدر – طهران ،

١٠٧. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث

١٠٨. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٣٧٩ – ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

١٠٩. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع: ١٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) – قم.

١١٠. المعتمد في شرح المناسك: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٤ ش المطبعة: العلمية – قم، الناشر: لطفي.

١١١. معجم رجال الاعتبار: عبد السلام بن عبّاس الوجيه (معاصر)،

الناشر: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - عمان، سنة الطبع: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١١٢. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

١١٣. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي، طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ، الناشر: المحقق العويناتي.

١١٤. معرفة السنن والاثار: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتب العلمية، الناشر: دار الكتب العلمية.

١١٥. مفاتيح الأصول: الطباطبائي، السيد محمد محمد بن علي المجاهد الكربلائي (ت ١٢٢٩هـ)، الطبعة: حجرية.

١١٦. المفيد في معجم رجال الحديث: محمّد الجواهري (معاصر)، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ، المطبعة: العلمية، الناشر: مكتبة المحلاتي - قم - ايران.

١١٧. مقياس الرواة في كليات علم الرجال:: المازندراني، الشيخ علي اكبر السيفي (معاصر)، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ، طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة،

١١٨. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١١٩. مناقب آل أبي طالب: ابن شهر آشوب، أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) ، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٧٦ - ١٩٥٦ م، الناشر: مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

١٢٠. مناقب علي بن أبي طالب: ابن المغازلي، علي بن محمد بن محمد بن الطيب الواسطي المالكي (ت ٤٨٣هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ، المطبعة: سبحان، الناشر: انتشارات سبط النبي (صلى الله عليه وآله)،

١٢١. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت١٠١١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الأولى،

سنة الطبع: ١٣٦٢ ش المطبعة: المطبعة الإسلامية ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٢٢. المهذب البارع: ابن فهد، أحمد بن محمد الأسدي(ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: الشيخ مجتبى العراقي سنة الطبع: رجب المرجب ١٤٠٧هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

١٢٣. موسوعة ابن إدريس، ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: السيد محمد مهدي الخرسان، الطبعة: الأولى ، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: العتبة العلوية المقدسة .

١٢٤. الموضوعات: ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة

١٢٥. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٢٦. الناصريات: المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، المطبعة: مؤسسة الهدى، الناشر: رابطه الثقافة والعلاقات الإسلامية مديرية الترجمة والنشر

١٢٧. نظرية تعويض الاسانيد لتصحيحها: الشيخ عادل هاشم (معاصر). الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢١م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢٨. نقد الرجال: التفرشي، السيّد مصطفى بن الحسين الحسيني (ت ١٠٤٤ هـ) ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شوال ١٤١٨، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

١٢٩. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الاسلامية، الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ، الطبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية.

١٣٠. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنين(اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠هـ، المطبعة: رسول - قم، الناشر: عطر عترت عليهم السلام

١٣١. الوجيزة (رجال المجلسي): المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي(ايران).

١٣٢. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

فهرسُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
تمهيد:	٩
المقام الأوّل: في التعريف بالكتاب.	٩
المقام الثاني: فيقع في المسيرة التأريخية لكتاب الجعفريات:	١٩
المقام الثالث:	٢٩
الاعتراض الأوّل:	٢٩
الاعتراض الثاني:	٣٠
الاعتراض الثالث:	٣١
الاعتراض الرّابع:	٣٤
الاعتراض الخامس:	٣٧
الأمر الأوّل:	٣٧
الأمر الثاني:	٣٨
الأمر الأوّل:	٤٣
الأمر الثاني:	٤٣
الأمر الأوّل:	٤٤
الأمر الثاني:	٤٤
الاعتراض السادس:	٤٥
الاعتراض السابع:	٤٧

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الثامن:	٥٦
المختار النهائي في المقام:	٦٠
خاتمة في أمور:	٦١
الأمر الأوّل:	٦١
الشهيد الأوّل ومختصر الجعفريات:	٦١
أمّا الكلام في الأمر الأوّل:	٦١
وأمّا الكلام في الأمر الثاني:	٦٢
ثمّ أنّنا بعد ملاحظة ومطالعة المختصر بصورةٍ عامّةٍ:	٦٤
الأمر الثاني:	٦٧
الأمر الثالث:	٧٢
الأمر الأوّل:	٧٦
الأمر الثاني:	٧٧
ومن جملة هذه الشواهد:	٨٣
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٩١
فهرسُ المحتويات	١٢١